الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٧١**

الأربعاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد البياتي (العراق).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/62/259)

مشروع القرار (A/62/L.31)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كريستيان فينافيزر، رئيس وفد ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): كانت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في أيار/مايو ٢٠٠٢ مناسبة تاريخية. فقد التأمت الجمعية على أرفع مستوى لإعادة تقييم حالة الأطفال، وتسريع التقدم نحو عالم صالح حقا للأطفال. واليوم، من المنصف القول إنه تم إحراز بعض التقدم صوب الأهداف والغايات التي تم تحديدها قبل خمس سنوات. لكن ذلك التقدم مختلط لأن العديد من التحديات ما زال قائما.

ويساورنا القلق حيال التباين الصارخ الذي لا يزال قائما بين المجموعة الواسعة من المعايير والمقاييس الدولية في ما يتعلق بحقوق الأطفال، وضعف تنفيذها. وتحظى اتفاقية حقوق الطفل بأكبر عدد من الدول الأطراف، قياسا بأية معاهدة دولية في أي وقت من التاريخ. ومع ذلك، فإن العالم لا يزال بمعظمه غير آمن للأطفال.

إن الدول لم تستطع أن تحمي الحقوق الأساسية للأطفال. فالحق في الحياة والحق في التعليم لا يزالان منتهَكَين على نطاق واسع بسبب بعض أشكال الإهمال. والدول والمجتمع الدولي متكاسلان في مكافحتهما الجوع والفقر، اللذين يُعتبَر الأطفال أضعف ضحاياهما. ومن الممكن، بل من الواجب، القيام بالمزيد من أجل تعليم الأطفال، بغية تزويدهم بفرصة أفضل للمستقبل.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وإذا تجاوزنا الإهمال وفقدان العزيمة، فإن حقوق الأطفال تبقى معرَّضة لانتهاكات قاسية، ذلك أن الأطفال يعانون قسوة جسدية ونفسية في البيت، ويُدفعون إلى الصراعات المسلحة، ويجري الاتجار بهم، وتُساء معاملتهم جنسيا، أو يُستغلون اقتصاديا. فليس هناك ما يسمى حقوق الإنسان الجزئية لبني البشر في طور النمو. وإن الاحترام الكامل للسلامة الجسدية والنفسية للأطفال يجب أن يكون قانونا حضاريا مطبقا عالميا.

وتلك أيضا إحدى الرسائل الرئيسية الواردة في دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. وقد أظهرت العملية التحضيرية لتلك الدراسة أن المنظمات الإقليمية، مثل مجلس أوروبا، يمكنها أن تؤدي دورا أساسيا في تهيئة بيئة مواتية للزخم السياسي والعمل من جانب الدول، استنادا إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وإننا نرحب بتلك الأنشطة الإقليمية، التي تهدف إلى تعزيز المعايير العالمية.

ونعتقد أن الحالات التي يكون فيها الأطفال ضعفاء ينبغي أن تحظى باهتمام خاص متواصل من جانب المجتمع الدولي. وينطبق ذلك خصوصا على الصراعات المسلحة. ونودّ أن نؤكد أنه على الرغم من التقدم الواعد المحرز مؤخرا، بقيادة الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لردم الهوة التنفيذية الواسعة، لا سيما في ذلك المجال.

تعلق ليختنشتاين أهمية كبيرة على رفاه الأطفال والشباب، محليا وقطريا ودوليا. وسياستها بشأن الشباب تتبع الإرشادات البعيدة المدى لسياسة الأسرة، وسياسة الحقوق المتكافئة، وسياسة الأطفال والشباب. وتلك المجالات الثلاثة يعتمد كل منها على الآخر. لذا، ترى الحكومة أن رعاية الأطفال والشباب مهمة متعددة التخصصات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن سياسة ليختنشتاين بشأن الأطفال والشباب تعتبر الأحكام ذات الصلة من اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعاهدات الدولية بشأن حقوق الإنسان بمثابة مبادئ إرشادية أساسية.

هناك عدد من المجالات التي تُعتبَر رئيسية للرعاية البعيدة المدى للأطفال والشباب، ويجري التعامل معها باعتبارها أولوية. وهي تشمل دعم الأسرة، بما في ذلك من خلال التدابير المالية؛ والعمل، ولا سيما في ما يتعلق بتوافق الحياة العملية مع الحياة الأسرية؛ والاستجمام؛ والحفاظ على نوعية الحياة؛ وأخذ جوانب البيئة والتنقل في الحسبان؛ والتعددية الثقافية في المجتمع. وتُستكمل تلك الأركان البعيدة المدى للسياسة المتعلقة بالأطفال والشباب بأهداف قصيرة المدى وأخرى متوسطة المدى، تجري صياغتها لدى نشوء مشاكل جديدة. والحجم الصغير لبلدنا يجعل من الممكن الاستجابة بسرعة ومرونة للتحديات المستجدة.

لقد بُذلت جهود مختلفة لزيادة مشاركة الأطفال والشباب في مواضيع تؤثر عليهم مباشرة، بما في ذلك البحث عن فرص كافية للشراكة المباشرة. والحق في الحصول على المعلومات بات الآن مضمونا أكثر بفضل مركز الشباب للمعلومات، الذي يتم استخدامه بشغف. ويجري إعداد اتفاق جديد للشباب ستنفَّذ معه الأفكار والحقوق الأساسية المتعلقة بالأطفال، على المستويين المحلي والوطني. وقد تأثر إعداد مشروع الاتفاق، إلى حد كبير، باتفاقية حقوق الطفل، بصورة مباشرة وغير مباشرة، وتطور في عملية تشاركية واسعة بمستوى متواضع، ومساهمة من الأطفال والشباب والراشدين.

ولتحقيق التنفيذ الكامل الحسن التوقيت للإعلان وخطة العمل الواردين في ”عالم صالح للأطفال“، لا بد للمجتمع الدولي من رفع مستوى مواجهته للتحديات المتبقية. وليختنشتاين ملتزمة بزيادة دعمها للتعاون الدولي

والشراكات في ذلك الصدد. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت وسائل ليختنشتاين المالية للتعاون الإنساني الدولي والتنمية زيادة ملحوظة، وستبلغ ٢٥,٥ مليون فرنك في عام ٢٠٠٨. وبذلك المبلغ، تنوي الحكومة بلوغ نسبة ٠,٦ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية في السنة المقبلة.

ويُنفَق نحو ٦٠ في المائة من مواردنا الإجمالية على برامج التعليم والصحة، بما فيها برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وستواصل ليختنشتاين مساهمتها في الجهود المتضافرة للحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، بغية تحقيق نتائج محددة وتوفير حياة أفضل لأطفال العالم.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خلف بو ظهير، رئيس وفد الكويت.

السيد بوظهير (الكويت): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بخالص الشكر والتقدير على عقد هذا الاجتماع الهام المعني بشؤون الطفل وحقوقه وطموحه وآماله.

واسمحوا لي كذلك أن أتقدم بخالص العزاء للشعب الجزائري الشقيق وللحكومة الجزائرية ولأهالي موظفي الأمم المتحدة على الضحايا الذين سقطوا يوم أمس نتيجة عمل إرهابي جبان أودى بحياة الكثير من الأبرياء، منهم موظفو الأمم المتحدة، مع التأكيد على وقوف دولة الكويت مع الجزائر الشقيقة في محنتها هذه.

نجتمع اليوم لبحث نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نؤكد على تأييدنا التام لما جاء في الإعلان الخاص بالطفل الذي سيصدر عن هذا الاجتماع.

يشير هذا الإعلان إلى التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٠ في تحقيق حقوق الطفل وحمايتها. وهو ما يؤكد على حرص المجتمع الدولي السير في طريق تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين تحت عنوان ”عالم صالح للأطفال“.

الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وإحدى أهم ركائز تحقيق الرخاء الاجتماعي. والأسرة هي الخط الأول في تكوين الشخصية الإنسانية. وقد أولت دولة الكويت اهتماما كبيرا للأسرة، ووجهت الكثير من طاقاتها وثرواتها لتوفير أفضل بيئة ممكنة للمرأة والطفل. ومن هذا المنطلق، فإن دولة الكويت تعتبر من أولى الدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، وذلك في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١، كذلك انضمت الكويت إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد أصبحت هذه الاتفاقيات قوانين وطنية تلتزم بها جميع السلطات والهيئات في الدولة، بما فيها المحاكم.

كما أود أن أشير، في هذا المجال، إلى توقيع دولة الكويت على بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولدولة الكويت ارتباطات بعدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وهنا يتضح تماما مدى اهتمام دولة الكويت وحرصها على العناية بالطفل وإبعاده عن كل ما يمكن أن يؤثر على نمط سلوكه المستقبلي، ويتجلى من خلال توفير المناخ الملائم من أجل أن يتربى في بيئة صحية سليمة ونظيفة.

إن دولة الكويت، انطلاقا من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية السمحاء وكفلها الدستور الكويتي، وانطلاقا من المفاهيم الإنسانية العالمية، والتزاما بالقوانين الدولية التي حرصت على توفير الحقوق الكاملة للأسرة والفرد، عملت ولا تزال تعمل بكل جد واجتهاد لتوفير الرعاية الشاملة القصوى للأسرة والمرأة والطفل.

فالدستور الكويتي ينص في المادة التاسعة من الباب الثاني على أن الأسرة هي أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن؛ ويحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة. ومن هذا المنطلق، أحرزت الكويت تقدما كبيرا في توفير الخدمات الاجتماعية للأطفال في غضون العقود الأربعة الأخيرة. وهذا بشهادة العديد من المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية. فأصبحت دولة الكويت، نتيجة للقوانين والتشريعات التي تسنها والبرامج والخطط التي تنفذها الحكومة، سواء بشكل فردي أو التزاما باتفاقيات دولية أو بالتعاون مع المؤسسات العلمية المحلية أو مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها المعنية بشؤون الأسرة ونموها، نموذجا يحتذى به بين دول المنطقة. فمستوى صحة الطفل في الكويت يعتبر من أكثر المستويات تقدما بين دول العالم. وإن الكويت هي الأقل في المنطقة في وفيات الأطفال، فهناك حالة وفاة واحدة لكل ١٢ ٠٠٠ طفل، مما يدل على أن الرعاية الصحية متقدمة جدا.

ويسعدني هنا أن أشير إلى التجربة المميزة لطبيعة اهتمام الدولة بتوفير المناخ الصحي الملائم للأطفال، حيث أنشأت الحكومة عيادة خاصة للأطفال أسمتها ”عيادة الطفل السليم“. وهي عبارة عن قيام الأهل بزيارة طبيب الأطفال من أجل فحص الطفل بشكل دوري، بالرغم من عدم وجود أمراض لديه، بهدف كشف بعض الأمراض في وقت مبكر، إن وجدت، لتجنب حدوث أمراض مستقبلية. وتتضمن إجراءات العيادة إجراء فحص طبي شامل في كل زيارة؛ وإعطاء اللقاحات والحصول على التوجيهات المستقبلية والإرشادات حول تربية الطفل وسلوكه؛ وكل ما يتعلق بالطفل من الناحية الجسدية والنفسية؛ والإجابة على كل تساؤلات الأهل. كما أن الكويت تحرص حرصا شديدا على مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد سجلت في هذا المجال معدلات طفيفة، وانحصرت الإصابات بين متعاطي المخدرات.

أما على المستوى التنموي، فإن دولة الكويت جعلت التعليم مجانيا في كل مراحله، حيث وصل معدل الالتحاق بالمدارس للمراحل الابتدائية إلى ٩٩ في المائة للبنين و ٩٩ في المائة للبنات في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ووصل إلى ٨٣ في المائة للبنين و ٩٨ في المائة للبنات في المراحل الثانوية في نفس الفترة الزمنية.

كما حرصت دولة الكويت على الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير أفضل الخدمات لهذه الفئة، سواء المقيمين منهم في دور الرعاية أو في أسرهم في مدارس التربية الخاصة، فوجهت الحكومة الجهات المعنية إلى وضع نظام صحي للوقاية من الإعاقة، وتطوير نظام تعليم المعاقين، وتصميم برامج تدريجية لتأهيلهم، وتأمين المعاق في التنقل، وإعادة النظر في تصميم المباني العامة والمنشآت.

إن دولة الكويت تحرص على توفير الرعاية الشاملة اجتماعيا وصحيا ونفسيا للمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، دون تمييز بين المواطنين والمقيمين. فأصبحت الكويت رائدة وذات تجربة مميزة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة، وحماية الشباب، وتجنب العنف. واضطلعت الكويت بدور نشط في الإسهام بخبراتها ومشاركتها الفعالة في المؤتمرات والفعاليات المحلية والإقليمية والدولية. فالإنجازات كبيرة والطموحات أكبر. والكويت

سعت وستسعى إلى توفير المناخ الملائم لعالم صالح للأطفال في جميع الميادين الاجتماعية والتربوية – من توفير الرعاية الصحية والتعليمية والبدنية والنفسية والإعلامية المناسبة لخدمة الأسرة والمجتمع. بل تطمح دولة الكويت لتقديم المساعدات في مجالات الرعاية الاجتماعية للعديد من المحتاجين من الدول الشقيقة والصديقة. وقد قام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بالتبرع بمليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لمبادرة القضاء على شلل الأطفال.

كما قامت الكويت، برعاية خاصة أيضا من صاحب السمو أمير البلاد، بتقديم مساعدات خاصة عبارة عن ملابس وأحذية ولوازم ذات علاقة للأطفال المحتاجين، وأبناء الشهداء والأسرى، وذوي الاحتياجات الخاصة لأكثر من ١٦ ٠٠٠ طفل فلسطيني في محافظات الضفة الغربية، في محاولة من الكويت لرسم البسمة على شفاههم، وذلك بمناسبة قدوم عيد الأضحى المبارك، بل ستقوم الكويت في الأيام القادمة بتقديم الآلاف من المواد الغذائية لدعم الفقراء والمحتاجين في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

إن المرأة إذا أعدَدتها أعددتَ شعبا طيب الأعراق. وإن الأطفال هم قيادات الدول في المستقبل. فلنعمل جميعا، وبجهود مستمرة ومتواصلة، لإيجاد عالم صالح للإنسان وإيجاد عالم صالح للأطفال من أجل رفاهية وأمن واطمئنان الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة روزماري يانكس، رئيسة وفد نيوزيلندا.

الآنسة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): الآمال والمطامح التي أعرب عنها قبل خمس سنوات ممثلو أطفال أمم كثيرة في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل وضعتنا جميعا أمام تحدي أن نصنع عالما أفضل للأطفال والشبان. وأنا أقول بفخر إن معنا في وفدنا شابين من نيوزيلندا، كانا حاضرين عند ولادة إعلان ”عالم صالح للأطفال“، هما: جيسيكا ديوان وتي كيري موكا.

إن هذه المناسبة فرصة يُسمِع فيها الشبان صوتهم. ومع أن لدينا بيانا وطنيا سنقوم بتعميمه، فإني أود تقديم تي كيري موكا، الذي سيوجه رسالته الشخصية الخاصة إلى أعضاء الجمعية العامة.

السيد موكا (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم واحدا واحدا لمشاركتكم ومساعدتكم في السعي إلى جعل هذا العالم جميلا ومكانا للعيش أفضل.

”كيا أورا“! (تحياتي لكم) اسمي تي كيري موكا، وأنا من نيوزيلندا. وأنا أخ لستة أولاد. أمي عمياء؛ وأبي في السجن. لم يُتح لي وقت، منذ أن كنت طفلا، لأركل كرة للعب أو لألعب على أرجوحة، ناهيك عن عيش حياة سوية. ومع ذلك، فأنا فخور بمنجزاتي. لقد بذلت قصارى جهدي لأسعد أسرتي وأوفر لها الأمان. وبما أني الذكر الوحيد في أسرتي، تعين عليّ أن أنمو في سن مبكرة لكي أفهم قواعد الحياة وما كنت أواجهه حينذاك من واجبات.

ولما كان الأمر هكذا، أُتيحت لي فرصة أن ألاحظ وأن امتلك من الحياة مهارات من زاوية مختلفة. ومع كرّ الأيام، صرت في موقع يتيح لي أن أحدث فارقا في عالمي. والآن، ها أنذا أقف هنا أمامكم جميعا وقد نموت وتعلمت الكثير وأشارك بدور في مناسبة كهذه، فضلا عن تقديم ما يسعني لأشاطركم إياه.

إني أرى أننا نحن، كشعب من شعوب العالم، غدونا في وضع نحرز فيه تقدما بطيئا في مجال تغيير طريقة نظرنا إلى الأشياء. والتعليم مثل أول على ذلك. أرى أنه لا بد لنا من إبقاء فكرنا مركزا على استحداث استراتيجيات ترمي إلى

التأكد من أنه يمكن للأطفال أن ينجحوا في التعليم بتوفير الأدوات المناسبة والتمويل المناسب والدعم المهني، بحيث يمكن لمزيد من الطلاب المواظبة في المدارس. وأعلم الآن أن هناك كثيرا من الواجبات الأخرى التي تنتظرنا والتي تؤثر في إمكانيات إحداث ذلك. بيد أني أرى أيضا أننا سنفوز بطريقة أو بغيرها إذا باشرنا ذلك خطوة خطوة ويوما يوما. وكما قلت، تحتاج الأشياء الصالحة إلى الوقت، وإننا نأمل ألا يطول كثيرا.

ولذا أقول لجميع أخوتي وأخواتي الصغار أنه قد آن الأوان للوقوف بعزم شديد، مفتخرين بمن تكونون ومن تمثلون. تعلَّموا بطرق كنتم تظنون أنه لن يمكنكم أبدا أن تخطر ببالكم. وقوموا باتصالات وحددوا أهدافا فيما بينكم واسعوا جاهدين إلى أن تجعلوا العالم المحيط بكم عالما أسعد حالا. فلتكن غايتكم بلوغ أعلى الذرى وستفلحون. وإن أردتم شيئا، خذوه ولا تتجرأوا على أن تسمحوا لأحد سواكم بأن يقول لكم خلاف ذلك، فليس هناك، في نهاية المطاف، أمر مستحيل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل السودان، سعادة السفير ياسر عبد الله عبد السلام.

السيد عبد السلام (السودان): نتقدم في البدء بأعمق التعازي، باسم السودان حكومة وشعبا إلى حكومة الجزائر الشقيقة وشعبها وأسر ضحايا الأعمال الإجرامية التي ارتكبت أمس الثلاثاء.

ينضم وفدي إلى البيان الذي أدلت به وزيرة شؤون المرأة والطفل بغانا إنابة عن المجموعة الأفريقية.

إن التئام هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لهو فرصة سانحة طيبة لإجراء المراجعات حول التقدم المحرز في ميدان تطبيق التوصيات المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الطفل والعمل على مضاعفة الجهود على المستويين الوطني والدولي لبلوغ الغايات والمقاصد الواردة في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“.

لقد وفر انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل في العام ٢٠٠٢ زخما إيجابيا ألقى المزيد من الضوء على البرامج والاهتمامات الخاصة بالطفل وقضاياه المختلفة، إذ شهدت تلك الدورة اعتماد إعلان وخطة العمل المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ التي ألزمت الحكومات بتعزيز الحياة الصحية وتوفير التعليم الجيد وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). وتعزز هذه المجالات الأربعة بقوة إعلان الأمم المتحدة للألفية وتؤثر على نحو مباشر على الأهداف الإنمائية التي تناولت سبعة أهداف منها حقوق الطفل والشباب.

لقد أعد السودان الوثيقة الوطنية لرعاية وحماية الطفولة تحت عنوان ”سودان صالح للأطفال“ تضمنت الاستراتيجيات والأهداف والتدابير التي تم الاتفاق عليها في الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال. وقد أكدت الوثيقة الوطنية على رؤى وموجهات الدولة لأهداف الاستراتيجية ربع قرنية. وفي إطار هذه الاستراتيجية أعدت الخطة الخمسية الاستراتيجية لرعاية وحماية الطفولة ٢٠٠٧-٢٠١١.

وعلى صعيد ما تم تنفيذه على المستوى الوطني نود أن نشير إلى ما يلي: أولا، على صعيد الاتفاقيات الدولية: صادق السودان على اتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولين الاختياريين التابعين لها، والاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل، والاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل، البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، الخاص بضحايا الصراعات المسلحة الدولية، والبروتوكول الإضافي

الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاص بضحايا الصراعات المسلحة غير الدولية.

ثانيا، في سياق التشريعات الوطنية، تضمن دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥، أحكاما نصت على رعاية وحماية حقوق الطفل وفقا للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان واعتبرها جزءا من الدستور، كما اشتمل دستور جنوب السودان ودساتير الولايات على حقوق الطفل في المجالات كافة، وصدر قانون خاص بالطفل في سنة ٢٠٠٤ ويخضع الآن للمراجعة لسد الفجوات من خلال التطبيق العملي والممارسة الفعلية. وتم تعديل قانون الجنسية وفقا لدستور ٢٠٠٥، حيث أصبح من حق الطفل أن يحمل الجنسية السودانية إذا كانت أمه سودانية، وأن لم يكن والده سودانيا. كما تضمن مشروع قانون القوات المسلحة الذي اعتمده الجهاز التشريعي مؤخرا نصوصا تتعلق بحماية الأطفال والمدنيين في التراعات المسلحة وفقا للمعايير الواردة في المواثيق الدولية التي صادق عليها السودان.

أما على صعيد التدابير المتخذة، فنشير إلى ما يلي: أولا، تضمين الخطط القطاعية للأجهزة الحكومية الأهداف والإجراءات الواردة في وثيقة ''عالم صالح للأطفال'' وإعلان أهداف الألفية الثالثة.

ثانيا، تشكيل لجنة من الأطراف الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمانة العامة للمجلس القومي لرعاية الطفولة لمواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الطفل. ثالثا، إعداد الخطة الوطنية للتصدي للعنف ضد الأطفال. رابعا، إعداد المشروع القومي للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع بهدف التأهيل الاجتماعي والنفسي والمهني وإعادة إدماج هؤلاء الأطفال. خامسا، المبادرة بتطبيق برنامج الرعاية غير المؤسسية (الكفالة) عن طريق الأسر البديلة للأطفال مجهولي الأبوين. سادسا، إنشاء لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا لاتفاقية السلام الشامل. وشمل ذلك الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والذين تأثروا بالصراعات المسلحة. وقد باشرت اللجنة عملها بالتعاون مع الأطراف الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وبالإضافة إلى ذلك، وضع العديد من البرامج الأخرى. وفي هذا الصدد، حققت كل هذه البرامج والمشاريع نتائج إيجابية ملموسة في مجالي الصحة والتعليم.

ففي مجال الصحة، حققت المؤشرات الصحية الخاصة بوفيات الرضع تحسنا خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦.

وفي مجال التعليم، تزايدت معدلات الاستيعاب الظاهري للبنين والبنات في جميع مراحل التعليم بدءا بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي وانتهاء بمرحلة التعليم الثانوي.

وفي مجال حماية الأطفال، خاصة في سباقات الهجن، أخذت هذه المشكلة، في الانحسار بعد اتخاذ جميع الإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة.

وفي ما يتصل بمشكلة أطفال الشوارع، أُنشئت لجان عليا وفرعية لمعالجة المشكلة. وتم البدء بتنفيذ مشروع للتصدي لها بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية.

إن ما تقدم يمثل رصدا لما تحقق في إطار تنفيذ السودان لإعلان وخطة عمل ''عالم صالح للأطفال'' التي تم على ضوئها إعداد الوثيقة الوطنية. ونود هنا أن نعرب عن التقدير لكل المنظمات والصناديق التابعة للأمم المتحدة التي أسهمت في تنفيذ هذه المشاريع. ونتطلع إلى تعزيز وتوثيق الشراكة بين الدول ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال الطفولة لمضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف والمقاصد التي تضمن مستقبلا أفضل للأطفال.

في الختام، مثلت محاول اختطاف أطفال من دارفور من قبل منظمة طوعية فرنسية انتهاكا صريحا لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ وأسس عمل المنظمات العاملة في المجال الإنساني التي يفترض ألا تحيد عن أهدافها النبيلة في مساعدة المحتاجين، ومن بينهم الأطفال، وألا تقوم باختطافهم والاتجار بهم.

إن هذا السلوك يتطلب الإدانة القاطعة، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها الحفاظ على حقوق هؤلاء الأطفال وضمان عودتهم إلى أسرهم، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة نيديي ليسا ديوب نديايي، مديرة حماية حقوق الطفل في السنغال.

السيدة نديايي (السنغال) (تكلمت بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن إدانة التفجير الذي وقع أمس في الجزائر العاصمة. وباسم السنغال حكومة وشعبا، أود أن أعرب عن أصدق تعازينا لشعب الجزائر ولمنظومة الأمم المتحدة برمتها.

يود وفد السنغال أن يشكر الرئاسة على عقد هذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى، في سياق الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، لمتابعة النص الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق). وهذه المبادرة تستحق الثناء على نحو خاص لأن التحديات العديدة التي يواجهها عالمنا المتسم بالتغير المطرد تؤثر على جميع فئات المجتمع، لا سيما أكثرها ضعفا، أي الأطفال. ولذلك السبب، وبعد انقضاء خمس سنوات على عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، من المناسب أن نقوم باستعراض مرحلي لتقييم ما أُحرز من تقدم وقياس عمق التزاماتنا استنادا إلى معيار الإجراءات التي اتخذناها.

وبهذه المناسبة، وافقت السنغال، من خلال رئيسها، فخامة عبد الله واد، شأنها في ذلك شأن دول أخرى، على تنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“. كما أود أن أشاطر المشاركين بعض أوجه التقدم الذي أحرزه بلدي في هذا السياق، على الرغم من القيود العديدة الناجمة عن عدم كفاية موارده الاقتصادية.

في كل مجال من المجالات الأربعة ذات الأولوية، الواردة في الإعلان وخطة العمل ”عالم صالح للأطفال“، سعى بلدي، وفقا لالتزاماته، إلى إيجاد حلول مناسبة للمشاكل بغية توفير تعليم عالي النوعية لجميع الأطفال، وحمايتهم من سوء المعاملة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من أجل كفالة حياة صحية لهم.

وفي هذا الصدد، وعلاوة على الإصلاحات القانونية التي تم الشروع فيها لمكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال، لا سيما الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، قامت السنغال بأنشطة لتحقيق تحسين هام في رفاه تلك الفئة من فئات المجتمع المتسمة بالضعف على نحو خاص، من أجل كفالة حماية حقوقها بصورة أفضل.

وفي هذا الصدد، مكَّننا السياسات الجريئة التي وضعها بلدي، استنادا إلى تعزيز الوعي والدراية، من تحقيق تحسين هام في نظام إصدار شهادات ميلاد الأطفال، الذي زادت نسبته من ٦٠,٩ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٧٨,٥ في المائة عام ٢٠٠٤، مما مكَّننا من حفظ إحصاءات تتسم بقدر أكبر من الدقة ووضع إجراءات موجهة على نحو أفضل. كما تسنى للحكومة السنغالية بفضل هذا النهج رفع سن زواج الفتيات والحد بصورة كبيرة من ممارسة ختان

الإناث، التي أصبح القانون السنغالي يعاقب مرتكبيها منذ ٢٧ شباط/فبراير عام ١٩٩٩.

وفي مجالات أخرى، مثل مكافحة عمالة الأطفال أو الاتجار بهم، أحرزت السنغال تقدما ملحوظا، وهي تحاول تعزيزه بمساعدة مختلف الشركاء في إطار عدد من المشاريع والبرامج، من قبيل المشروع المعني بمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والخطة الإطارية الوطنية التي يجري اعتمادها حاليا، التي تشكل إطارا لسياساتنا.

وفي ما يتعلق بالتعليم، حققت السنغال أداء جيدا على نحو ملحوظ خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، بما أن نسبة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات المسجلين بمراكز رعاية الأطفال قد ارتفعت من ٨,١ في المائة إلى ٢٠,٤ في المائة. وفي التعليم الابتدائي، ازداد المعدل الإجمالي للتسجيل في المدارس، الذي تقاس به قدرة النظام التعليمي على استيعاب الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة، بصورة كبيرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته، اعتمدت السنغال قانونا جعل الالتحاق بالمدرسة إجباريا حتى بلوغ ١٦ سنة، مما خفض معدل الانقطاع عن الدراسة. وهذا التقدم مكّن السنغال من قطع خطوة صوب تحقيق هدف ''توفير التعليم للجميع''، بفضل تعزيز الهياكل المدرسية وتحسينها، وإنشاء الوكالة الوطنية المعنية بدور الرضع، المسؤولة عن إقامة شبكة من جميع أشكال الهياكل الخاصة برعاية الرضع وصغار الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة مع شركاء مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مشاريع رئيسية، بما في ذلك تحسين مصادر المياه والصرف الصحي: وقد حسّن هذا من نوعية التعليم وخفّض من معدلات الانقطاع عن الدراسة.

أما بشأن الصحة، فنود أن نشير إلى أنه تحقق تحسن ملموس في معدل بقاء الأطفال دون الخامسة من العمر على قيد الحياة، نتيجة للانخفاض الكبير في معدل وفيات الرضع، إذ أنه انخفض من ١٤٥,٣ لكل ١ ٠٠٠ حالة ولادة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢١ لكل ١ ٠٠٠ حالة ولادة في عام ٢٠٠٥، و نتيجة لانخفاض معدل وفيات المواليد. ولا شك في أن اتجاه الانخفاض هذا نتج عن التحسن في تغطية المناطق المشمولة بلقاحات الأطفال. ففي عام ٢٠٠٥ تلقى ٥٩ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ شهرا كامل لقاحاتهم، في حين لم تكن النسبة في عام ٢٠٠٠ سوى ٤٢ في المائة.

أما بخصوص مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي المجال الرابع الذي يحظى بالأولوية، يمكن للمرء أن يلاحظ النجاح الذي تحقق في السنغال على مدى عقد اتسم بانخفاض نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين السكان بصورة عامة حيث قُدِّرت بـ ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتتماشى هذه النسبة إلى حد كبير مع الهدف الرئيسي للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز الشامل لعدة قطاعات، المتمثل في المحافظة على معدل الانتشار دون الـ ٣ في المائة حتى الانتهاء من تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

وقد تسنى إحراز هذا التقدم بفضل السياسة الشاملة المتركزة على الشراكات المنتجة مع طائفة من الجهات الفاعلة وإتباع نهج يحمي حقوق الطفل. وقد ظل إنشاء الشراكات إحدى الاستراتيجيات التي تهتدي بها خطة العمل الخاصة في وثيقة ''عالم صالح للأطفال''، وأتاح المجال لتحقيق نتائج هامة مع أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

ولم يكن بالإمكان تحقيق نجاحنا في إطلاق الأنشطة الوطنية الخاصة بالحركة العالمية ''قل نعم للأطفال'' وتحقيق

النتائج المشجعة المتعلقة باستراتيجية تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال لولا الشراكات النشيطة، التي حشدت جميع قطاعات المجتمع السنغالي ووعتها، بما في ذلك البرلمانيون والقطاع الخاص والأطفال والقطاع الديني ومنظمات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان والفنانون والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. وقد عملت جميع تلك الجهات الفاعلة من أجل تحسين حالة الأطفال.

إن رصّ الصفوف والمزايا النسبية للعديد من الجهات الفاعلة والمؤسسات، عن طريق التوزيع الدقيق للمهام والتكاليف يسمح بتخطيط وتنسيق ومتابعة أفضل للتنفيذ الأمثل للأنشطة التي تعزز من بقاء الأطفال وحمايتهم ونموهم. والجانب الهام الآخر لاستراتيجية السنغال، وهو نهج لامركزي يرمي إلى كفالة بقاء الأطفال على قيد الحياة، مكننا من أن نُحدد بصورة أفضل العوائق أمام الوصول إلى الخدمات، ومن استهداف السكان المحرومين. وشاركت الجهات الفاعلة المحلية في تحسين النتائج وجعلها دائمة. وهذا أتاح المجال لجعل الخدمات التعليمية والصحية لامركزية على النحو الذي توخته الحكومة في عام ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من وجود بعض الصعوبات في جمع البيانات اللازمة لمتابعة أفضل في تعزيز القدرة المؤسسية وقدرة المجتمع وفي السعي إلى إصلاح قانوني، شرعت السنغال بعزم لا يلين في تنفيذ خطة العمل الخاصة في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ بحلول نهاية العقد.

أود أن اختتم بالتأكيد من جديد على تأييد السنغال الكامل للدعوة التي وُجهت في المحفل الأفريقي بشأن الأطفال، الذي عُقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر، والمتمثلة بضرورة الاضطلاع بوتيرة أسرع بالأنشطة لضمان بقاء الأطفال على قيد الحياة ونموهم ومشاركتهم وحمايتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد آجاي هونغبيجي، مدير شؤون الأطفال والمراهقين في وزارة الأسرة والأطفال في بنن.

السيد آجاي (بنن) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أتقدم باسم حكومة بلدي وشعب بنن بأعمق التعازي إلى الشعب الجزائري والأمم المتحدة بشأن الهجوم الذي وقع في الجزائر يوم الثلاثاء ١١ كانون الأول/ديسمبر.

يؤيد وفد بنن تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به، باسم الاتحاد الأفريقي، السيدة عليمة مهاما، وزيرة شؤون المرأة والأطفال في غانا.

إن استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المعنون ”عالم صالح للأطفال“ (انظر القرار دإ-٢/٢٧، المرفق) يوفر فرصة لحكومة بلدي وسائر المجتمع الدولي لإدراك أن الطريق نحو تحقيق أهداف برنامج العمل ما زال طويلا، على الرغم من الجهود التي بُذلت.

ويود وفد بلدي أن يهنئ الأمين العام معالي السيد بان كي - مون على تقريره الممتاز (A/62/259)، الذي أقر فيه أنه حتى إذا تمت المحافظة على الوتيرة الحالية، فمن غير المحتمل لأي بلد، وخاصة أي بلدٍ نامٍ، أن يحقق أيا من الأهداف حسب الجدول الزمني المقرر. وهذا الاستنتاج ينطبق بوجه خاص على حالة بنن.

لقد شرعت دولة بنن في السنوات الأخيرة في العديد من الدراسات والإجراءات والبرامج بغية جعل التشريعات الوطنية متسقة مع الصكوك الدولية المصدق عليها. ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت النتائج. فعلى سبيل المثال، تم إصدار جميع القوانين التالية: قانونا الأفراد والأسرة وقوانين تتعلق بالاتجار بالأطفال، وختان الإناث، ورعاية الأشخاص المتأثرين أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

والعنف الاجتماعي ضد الأطفال. وتم إجراء عدد من الدراسات لمصلحة الأطفال في بنن.

وبالنسبة إلى حكومة بنن، فإن ما يجب القيام به أولا وقبل كل شيء هو ضمان الحياة للأطفال بوصف ذلك المحفّز الرئيسي لمزيد من الإجراءات. وفي هذا الصدد، تم بذل جهود كبيرة لكفالة أن يبدأ جميع الأطفال الحياة على نحو ملائم وأن يترعرعوا وينموا في بيئة تجعلهم قادرين على تحقيق إمكاناتهم من أجل القبول والسلام والأمن والكرامة.

أما بشأن الأمراض ذات الأولوية، أي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، فقد أطلقت بنن في آب/أغسطس ٢٠٠٥، نداءات عن طريق التلفزيون لجمع الأموال بغية الحصول على ناموسيات معالجة طبيا لتوزيعها على الأمهات الحوامل وأمهات الأطفال في الخامسة من العمر أو دونها. وقد ساعدت هذه الأموال في الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية وتوفيره مجانا للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أما بشأن الحق في التعليم، فقد وضعت بنن خطة إنمائية عشرية. وزادت ميزانية التعليم لتصل إلى ٣٥ في المائة من الميزانية الوطنية بتوفير التعليم الأساسي مجانا. وقد واصلنا العمل بمبادرة ”بنت من أجل بنت“ في المناطق الريفية بدعم من شركائنا الاستراتيجيين: برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. أما بشأن الحق في الحماية، فجرى التركيز بوجه خاص على مكافحة الاتجار بالأطفال والعنف ضدهم. وفي الختام، وبخصوص مشاركة الأطفال في عمليات صنع القرار، فقد أنشأت بنن برلمانا للأطفال منذ عام ٢٠٠٥، حيث يتناول جميع القرارات التي تؤثر على الأطفال.

لكن، على الرغم من هذه الجهود، يتسم السياق الوطني بانتهاكات حقوق الأطفال عن طريق الاستغلال الاقتصادي والاتجار والعنف بجميع أشكاله، بما في ذلك، طقوس وأد الأطفال الرضع. ومن الواضح أنه يوجد عدد من التحديات لا يزال يتعين التصدي لها. ويبقى الفقر عقبة في وجه حماية حقوق الأطفال وتعزيز رفاههم. ولا يزال معدل وفيات الأطفال مرتفعا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هانسن (أيسلندا).

وفي ضوء تلك الحالة، يكمن التحدي: أولا، في وضع إطار سياسي واستراتيجي لتعزيز قدرة الحكومة الحالية، وزيادة فعاليتها وجعلها أكثر تأثيرا فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات التي تعزز حقوق الأطفال، وإيجاد تناسق بين مختلف الخلايا ولجان التنسيق، وتخصيص الموارد وتوجيهها بصورة أكثر استراتيجية، وترشيد التفاعل بين الشركاء وأصحاب المصالح المعنيين.

وتجسد الوثيقة التي أعدتها بنن فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية بحماية الأطفال وخطة العمل الخمسية اللتين اعتُمدتا في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ التصميم السياسي لحكومة السيد بوني يايي على الالتزام بتعزيز الدفاع عن حقوق الأطفال عن طريق احترام أحكام الاتفاقيات التي صدّقت عليها بنن. وذلك التصديق المزدوج سيساعد، بلا شك، على إرساء سياسة حقيقية لحماية الأطفال تتسم بالتكامل والتنسيق وتقوم على نهج يشمل قطاعات مشتركة، بما في ذلك أبعاد وقاية أطفال بنن الضعفاء من سوء معاملتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

وبالمثل، تولي وثيقة استراتيجية النمو الرامية إلى التخفيف من الفقر، التي وضعتها بنن في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، أهمية خاصة لحماية الأطفال عن طريق تحديد أهداف دقيقة جدا يجري تحقيقها على مدى السنوات الأربع القادمة. ولذلك، من الأهمية بمكان الإسراع بالعملية لكي يتسنى لنا تحقيق تلك الأهداف المتعددة في الوقت المحدد.

وسيتطلب الإسراع بالعملية، قبل كل شيء، إتاحة موارد أكبر للبرامج والسياسات المتعلقة بالأطفال. وفي ذلك، الصدد، ستزداد ميزانية وزارة الصحة في بنن، التي كانت تشكل ٨ في المائة من الميزانية الوطنية، لترتفع إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

وينبغي لنا ألا نغفل عن أن الاستثمار في الأطفال بغية حمايتهم وتعليمهم ورعايتهم لا يمكن أن يبقى نشاطا منفصلا وسط احتياجات بنن العديدة في مكافحتها للفقر. وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نسعى إلى تحقيق الأهداف الواردة في الوثيقة ”عالم صالح للأطفال“ بما يتناسب وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي إلى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥. لذلك، علينا أن نضطلع بمجموعة من الإجراءات المتعددة الاختصاصات والقطاعات ذات الأولوية العليا، بمشاركة جميع شركائنا الفنيين والماليين والاجتماعيين لنضمن أن يكون العالم في عام ٢٠١٠، أو على الأقل في عام ٢٠١٥، عالما صالحا للأطفال حقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مجدي رمضان، رئيس وفد لبنان.

السيد رمضان (لبنان): بداية، إذ نعبر عن عميق الأسى لما حلّ في بلاد أشقائنا الجزائريين، فإننا نشاركهم مشاعر الألم بعدما ضربت يد الإرهاب خيرة أبناء بلادي لبنان صباح هذا اليوم.

(تكلم بالانكليزية)

إن التزام لبنان بتعزيز حقوق كل طفل وحمايتها هو التزام راسخ. فنحن عاقدون العزم على احترام كرامة جميع الأطفال وضمان رفاههم. وتقر حكومة بلدي والمجتمع المدني فيها أن اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها يحتويان على مجموعة شاملة من المعايير القانونية الدولية الهامة لحماية الأطفال ورفاههم. ويقوم التزامنا بخلق عالم صالح للأطفال على مبادئ الديمقراطية والسلام واحترام الحياة، وتجسد هذه المبادئ قيمنا كشعب لبناني.

ويحتل الأطفال ومصالح الطفل العليا مكان الصدارة دائما. فلبنان في هذا العام وضع منع العنف ضد الأطفال والتصدي له كأولوية في التخطيط الوطني. وفي بعض الحالات، يجري وضع خطط مستقلة تعالج بالتحديد العنف ضد الأطفال. ففي عام ٢٠٠٦، وُضعت آلية لرسم خطة عمل تتعلق بحالة الأطفال، بمشاركة ممثلي الحكومة والمجتمع المدني.

وفي لبنان، يستفيد ما يقرب من ٩٥ في المائة من السكان، بمن فيهم الأطفال، من الخدمات الصحية الأساسية. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن أيا من معدل وفيات الأطفال الرُضع أو معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، لم يظهر أي تحسّن ملموس منذ عام ١٩٩٦. ويميل النظام الصحي الوطني ، الذي يحركه القطاع الخاص بصورة رئيسية، إلى تشجيع العلاج بدلا من الوقاية. وما برحت حكومة بلدي تركز على وضع نُظم معلومات أكثر فعالية عن الصحة الإنجابية لتحسين التنسيق وتعزيز اللامركزية. ويركز برنامج الصحة الإنجابية الوطني على توفير نوعية جيدة من خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك رعاية التوليد في الحالات الطارئة، في إطار نُظم الرعاية الصحية الأساسية. وفي ظل التفاوت بين مناطق البلد في مؤشرات الصحة الإنجابية، يقدم البرنامج أيضا الدعم لعشرة مراكز امتياز توفر خدمات الإحالة للمرضى، مع التركيز على المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات.

وفي لبنان، يولد الأولاد والبنات أحرارا ويتساوون في الكرامة والحقوق. ولا يوجد، في الإجراءات القانونية، أي شكل من التمييز من شأنه التأثير على الأطفال. لقد حسّن لبنان من عملية جمع البيانات الخاصة بالأطفال وتحليلها،

وكذلك إمكانية الوصول إلى الإطار القانوني القائم، المطابق للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال. وقد قدم لبنان معلومات عن دراسات أُجريت على حالة الأطفال في المؤسسات ودور الرعاية البديلة.

إن أطفال لبنان المتعلمين يمثلون إحدى ميزاته المعروفة. إذ يتاح لجميع الأولاد والبنات إمكانية إكمال التعليم الأساسي والتعليم الثانوي مجانا، وهو تعليم جيد النوعية نسبيا. ولا يوجد أي تفاوت جنساني في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

ويكافح لبنان لحماية أطفاله من أعمال العنف والاعتداء والاستغلال والتمييز. وفي حين كانت بعض الجهود الرامية إلى الإصلاح القانوني شاملة في تغطيتها للعنف ضد الأطفال، فقد ركزت جهود أخرى على أشكال معينة من العنف أو الملابسات أو القطاعات، مثل قضاء الأحداث. وأنشأ لبنان لجنة خاصة لدراسة تعديل قوانين الأحداث، بما في ذلك رفع السن القانونية للمسؤولية الجنائية.

وفي لبنان، تشمل الجهود الرامية إلى زرع قيم غير عنيفة وقيم حقوق الإنسان، حملات توعية عامة واسعة النطاق بقيادة الحكومة وجهات غير حكومية. وقد أُطلقت في العام الماضي حملة وطنية لحماية الأطفال من العنف عنوانها ”حقوقهم هي واجباتنا“. كما تضمنت تلك الجهود مسائل مثل استبدال العقاب البدني بأشكال سلوك إيجابية وغير عنيفة. وتم بث برامج تلفزيونية عن العنف ضد الأطفال.

وأدى لبنان، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، دورا رئيسيا في الجهود الرامية إلى إنشاء مكتب ممثل خاص للأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال، بناء على الدراسة العميقة التي قدمها السيد باولو سيرجيو بنهيرو. ويقدر لبنان أيما تقدير العمل الفذ الذي قام به السيد بنهيرو. ويسعدنا أن نلاحظ شمول ولاية المكتب الجديد. ونحن الآن متأكدون أن فئة الأطفال الضعفاء الرازحون تحت نير الاحتلال مشمولة بولايتي المكتب الجديد والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وبهذا لا يُترك أي طفل دون ولاية تشمله. ويجب حماية الأطفال من ويلات الصراع المسلح، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي.

ويدرك لبنان أن أطفاله مواطنون يزخرون بالإمكانات، وهم قادرون على المساعدة في بناء مستقبل أفضل للجميع. وعلى الرغم من القيود الاجتماعية والتقليدية، فإن الحكومة اللبنانية تحترم حق الأطفال في التعبير عن أنفسهم والمشاركة، حيثما كان ذلك ملائما، في المسائل التي تؤثر عليهم، بما يتناسب مع أعمارهم ونضجهم. وقد أُطلقت عدة مبادرات في لبنان ترمي إلى توفير منتديات يعبر فيها الأطفال عن آرائهم بحرية. وفي عام ١٩٩٦، شهد لبنان تأسيس أول برلمان للأطفال، حيث ناقش أطفال يمثلون عدة مناطق أولوياتهم مع رئيس البرلمان.

ومع أن هناك مبادرات لإدخال حقوق الأطفال ومشاركتهم في المناهج الدراسية قد أُطلقت، فإن أثارها لم تُدرس بعد. ونُظمت حلقات عمل تستهدف معلمي المدارس ومن يقدمون الرعاية للأطفال في سياقات متعددة. وعلى الصعيد الوطني، تم إعداد دليلين، أحدهما عن حقوق الأطفال والآخر عن مشاركة الأطفال، وتم استخدامهما في مناسبات عديدة. وأسهمت تلك المبادرات، بالإضافة إلى خطة العمل الوطنية التي وضعها هذا العام المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، لتشجيع مشاركة الأطفال، في جهود الدعوة عن طريق جعل مشاركة الأطفال مسألة رئيسية في خطط العمل العامة. ورحبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، في ملاحظاتها الختامية على التقرير الوطني الثالث عن وضع الأطفال في لبنان، بالجهود اللبنانية لتعزيز حقوق الأطفال في أن يعربوا عن آرائهم بحرية.

وفيما يتجاوز جميع الأخطار التي تطال الأطفال اللبنانيين، يأتي الخطر الأكبر على حياة الأطفال في جنوب لبنان من الذخائر غير المنفجرة، التي ستستغرق إزالتها شهورا إن لم نقل سنوات. وذلك يؤذي أطفالنا بشكل مباشر. ومنذ وقف الأعمال القتالية قتل أو جرح المئات بالقنابل غير المنفجرة، ومعظمها ذخائر صغيرة سقطت عشوائيا في مناطق مدنية. وكان بين آخر الضحايا الفتى الصغير، ذو السنوات الست من العمر، علي دقدوق، من جنوب لبنان. وقد قال الأمين العام السابق، كوفي عنان، إنه ”حتى إذا كان هناك لغم واحد في الميدان، فهو النوع من السلاح الذي يكمن بصمت، فترة طويلة بعد الصراع، بانتظار أن يُشوِّه أو يُقتل“. ومن المؤسف أن لدينا أكثر من مليون قنبلة عنقودية في الميدان.

إن لبنان يدين قتل الأطفال من جميع الأعراق والأصول والجنسيات، سواء كانوا عربا أم إسرائيليين، كما يدين قتل المدنيين أيا كانوا. ونحن نتطلع إلى يوم يستطيع فيه الأطفال في منطقتنا، سواء في لبنان أو فلسطين أو إسرائيل، أن يعيشوا معا بسلام وأمن، حيث يمكنهم أن يكبروا ويتعلموا، وأهم من ذلك، أن يلعبوا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول كافانا، رئيس وفد أيرلندا.

السيد كافانا (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أكرر من هذه المنصة إدانة أيرلندا الشديدة للاعتداءات الإرهابية التي وقعت في الجزائر العاصمة – إدانة أعلنها أمس باسم الحكومة الأيرلندية وشعبها، وزير الخارجية، السيد درموت أهيرن. إنه وقت الوقوف تضامنا مع حكومة الجزائر وشعبها، ومع مكاتب وموظفي منظومة الأمم المتحدة طبعا، الذين تم استهدافهم عمدا من جانب المرتكبين، بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الإصابات. ونوجِّه مشاعر المواساة والمؤازرة إلى الناجين من الاعتداءات، وإلى أُسر جميع الضحايا وزملائهم وأصدقائهم.

تؤيد أيرلندا الملاحظات التي أبداها في وقت سابق اليوم، ممثل البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم أيرلندا أيضا إلى الآخرين في التنويه والإشادة بدور اليونيسيف في تنظيم هذا الاجتماع التذكاري، الذي يعيد إلى الذاكرة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، التي عُقدت عام ٢٠٠٢. وإننا نحيي عمل المديرة التنفيذية آن فينيمان وزملائها. وتبقى اليونيسيف الوسيلة الرئيسية التي تعالج بها الأمم المتحدة حقوق الأطفال ومصالحهم، ونود أن نرى هذا الدور يتواصل في المستقبل.

إن هذا الاجتماع التذكاري فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بالتنفيذ الكامل لإعلان وخطة عمل عام ٢٠٠٢، الواردَين في ”عالم صالح للأطفال“ – فضلا عن الوفاء بالالتزامات في إطار اتفاقية حقوق الطفل.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ عام ١٩٩٠، حين أقنع المدير التنفيذي الملهم لليونيسيف آنذاك، جيم غرانت – وكان عليه أن يقنع – الدول الأعضاء بعقد مؤتمر القمة العالمي الأول المعني بالأطفال. ولا بد من الاعتراف الكامل أيضا بالدور الحيوي للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية.

لقد شهدنا منذ عام ٢٠٠٢ تقدما يُحرَز في إدراك حقوق الطفل، وفي الوفاء بالعديد من الوعود التي قطعتها الدول عام ٢٠٠٢. وتقرير الأمين العام عن أهداف ”عالم صالح للأطفال“، يوضح التقدم في خفض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية وسوء التغذية، وفي ضمان التعليم الابتدائي الشامل، وحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، وفي مكافحة نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وكانت اتفاقية

حقوق الطفل أيضا إطارا ملهما نفذت ضمنه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مبادرات مؤسسية وتشريعية للمزيد من ضمان حقوق الأطفال.

نُشرت في أيرلندا عام ٢٠٠٠ استراتيجية وطنية للأطفال، معنونة ”أطفالنا – حياتهم“. وهذه الاستراتيجية المتجذرة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، هي استجابة عبر القطاعات لتحسين حياة الأطفال. وقد تم إعدادها بمساعدة المنظمات غير الحكومية. وتتركز استراتيجيتنا الوطنية على الشباب، وهي موجهة نحو الأسرة والمجتمع. وهي مصممة أيضا لتكون منصفة من حيث إمكانية الاستفادة من المكاسب، وشاملة من حيث الإقرار بالتنوع في خبرات الشباب، وموجهة نحو العمل، بالتركيز على تحقيق نتائج محددة في برامج علنية التمويل. وفي إطار هذه الاستراتيجية، جرى إنشاء المكتب الوطني الأيرلندي للأطفال، لكي يدفع بالتنفيذ قدُما، ويكفل تنسيق الخدمات للأطفال بشكل أفضل.

وفي عام ٢٠٠٢، أُنشئ مكتب أمين مظالم من أجل الأطفال في إطار قانون برلماني، هو قانون المظالم من أجل الأطفال. ويعمل هذا المكتب باسم جميع الأطفال دون الـ ١٨ من العمر في أيرلندا. ومهامه الرئيسية هي معالجة الشكاوى باستقلالية، وإجراء أبحاث بشأن السياسات، وتعزيز التواصل والمشاركة بين الأطفال. وهو يقدم نصائح ثمينة للحكومة الأيرلندية بشأن السياسات تجاه الأطفال والشباب. وهذا المكتب مؤسسة مستقلة وقيِّمة، ترصد حقوق الأطفال ورعايتهم وتعززهما. وإنني أرحب اليوم بحضور أمينة المظالم الأيرلندية من أجل الأطفال، السيدة إميلي لوغان، هنا هذا المساء.

تدعم أيرلندا إنشاء مثل هذه المؤسسات في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا، ترحيبا خاصا، بالدعوة الموجهة في مشروع القرار المتعلق بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها – الذي اعتمدته مؤخرا اللجنة الثالثة – إلى الدول لإنشاء ودعم هيئات وطنية لتعزيز تلك الحقوق وحمايتها، مثل أمين المظالم المستقل من أجل لأطفال.

يُضاف إلى ذلك أنه، في إطار الاستراتيجية الوطنية للأطفال، أنشأت الحكومة الأيرلندية مكتب الوزير من أجل الأطفال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وهو يضفي المزيد من الاتساق على رسم السياسة في ما يتعلق بالخدمات للأطفال والشباب. ويحضر الوزير المعني بالأطفال جميع اجتماعات الحكومة أو مجلس الوزراء.

ومن المتوقع أن تجري أيرلندا استفتاء شعبيا عام ٢٠٠٨ يراد له أن يرسي مبادئ تتعلق بحقوق الطفل في الدستور الأيرلندي. وفي ذلك الصدد، أطلق الوزير المعني بالأطفال عملية استشارة ومناقشة مع جميع الفئات المعنية في البلد.

ومع التنويه بالتقدم الذي أحرزناه منذ عام ٢٠٠٢، يجب علينا أن نقبل أيضا بأنه لا تزال هناك تحديات كبرى. فالعديد من الأطفال لا يزالون متضررين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وهم ضحايا التمييز والفقر والاستبعاد والاستغلال والعنف وسوء المعاملة. ولا يزال ملايين الأطفال يموتون بأسباب يمكن الوقاية منها، بما فيها عمالة الأطفال والعمل في وظائف خطيرة والاشتراك في الصراعات المسلحة.

وفي ذلك السياق، نرحب بالتقدم الذي أحرزته الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي، ونتطلع إلى استمرار ولايتها في المستقبل. كما نرحب بالقرار المتخذ مؤخرا في اللجنة الثالثة، بالطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص معني

بالعنف ضد الأطفال يمكنه أن يكون محاميا عالميا فعالا لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها.

وفي ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قبلت أيرلندا دعوة من اليونيسيف للمشاركة في استضافة منتدى الشركاء العالميين بشأن الأطفال المتضررين بهذا الفيروس، في دبلن في السنة المقبلة. ومشروع القرار المتعلق بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها يحدد عددا من المجالات لا تزال فيها احتياجات الأطفال غير مستوفاة، وتقوم فيها حاجة إلى المزيد من الحماية.

إن أيرلندا تشاطر الرأي بأن حماية الأطفال في ما يتعلق باستخدام الإنترنت وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتسم بأهمية وإلحاح متزايدين. ويمكن لهذه الأوجه الجديدة للتقدم التكنولوجي أن تكون عظيمة الفائدة في توفير فرص جديدة، لا سيما الفرص التعليمية للأطفال. لكن من الحيوي ضمان الاحترام الكامل لحقوق الأطفال في استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة، بما فيها حقهم في الحماية من الاعتداء الجنسي والاستغلال.

وستظل أيرلندا، من خلال مبادراتها المحلية ودعم العمل المتعدد الأطراف ومن خلال برنامجها للمعونة الخارجية، ملتزمة التزاما فعالا بتعزيز حقوق الطفل وبمعالجة أوجه الضعف التي يواجهها الأطفال على نطاق العالم. ونتفق اتفاقا كاملا مع دعوة رئيس الجمعية العامة الدول الممثلة هنا إلى الوفاء بالوعود التي قطعناها جميعا لأطفال بلداننا ولأطفال العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد اليمن، السيد عبد الله الصايدي، وللآنسة ندى الشراعي، مندوبة الشباب من اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، يطيب لنا أن نتقدم لكم بالشكر الجزيل على عقد هذا الاجتماع التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، والشكر موصول لكل الذين ساهموا في عملية الإعداد والتحضير.

كما يتقدم وفد بلادي بأخلص مشاعر العزاء والمواساة لحكومة وشعب الجزائر إزاء الاعتداء الإرهابي الذي وقع يوم أمس، ويؤكد تضامن اليمن مع الجزائر الشقيقة في مواجهة قوى الإرهاب.

لقد مثلت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، التي عقدت في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، ووثيقتها الختامية المعنونة ''عالم صالح للأطفال''، حدثا هاما التزمت خلاله الدول الأعضاء بالعمل على كل ما من شأنه النهوض بحقوق الأطفال وضمان رفاههم. بيد أن النتائج التي تحققت منذ انعقاد الدورة لا ترقى إلى مستوى الأهداف والآمال التي عقدناها جميعا. ومن هنا تأتي أهمية هذا الاجتماع، الذي يمثل فرصة سانحة من أجل الوقوف على ما تحقق والبناء عليه، وتحديد التحديات والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها. وفي هذا الصدد، تجدد بلادي التزامها بنتائج الدورة المذكورة.

إن الجمهورية اليمنية، انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن حقوق الطفل جزء من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، اقتناعها بأن الأطفال هم جيل المستقبل وصناع الغد المشرق، كان لها السبق في هذا المجال؛ إذ أنها من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام ١٩٩١، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، بالإضافة إلى مصادقتها على عدد من الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل، واتفاقية إنهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال. كما عملت اليمن على ترجمة التزاماتها الدولية في التشريعات الوطنية؛ حيث كرس الدستور اليمني عددا من المبادئ والأحكام التي كفلت حقوق الطفل؛ وتم إصدار عدد من

التشريعات ذات الصلة، ويأتي في مقدمتها قانون حقوق الطفل رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢؛ وقانون رعاية الأحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢. كما تم تضمين بعض القوانين أحكاما ونصوصا تعمل على حماية وتعزيز حقوق الطفل. واستكمالا لهذا النهج، يناقش البرلمان اليمني حاليا جملة من التعديلات على عدد من القوانين ذات الصلة بالطفل، بغية جعلها أكثر دقة وتجانسا وتكاملا فيما بينها وأكثر توافقا مع التزامات اليمن الدولية.

وإلى جانب الإطار التشريعي، أنشئت الآليات المؤسسية، بغية ترجمة تلك التشريعات على أرض الواقع، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة؛ ووزارة معنية بحقوق الإنسان، تولي اهتماما كبيرا بحقوق الطفل؛ فضلا عن إنشاء العديد من الإدارات المهتمة بهذا الموضوع في المؤسسات والوزارات المختلفة.

كما حظيت قضايا الطفولة باهتمام ملحوظ في كافة الاستراتيجيات والبرامج والخطط الإنمائية الوطنية، التي اعتُمدت منذ عقد التسعينيات. وتنامى هذا الاهتمام من مجرد إدراجها ضمن قضايا أخرى مشابهة، إلى اعتماد استراتيجيات خاصة بقضايا الأمومة والطفولة والشباب، ثم إلى مرحلة صياغة استراتيجيات نوعية خاصة بالطفولة. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي، أطلقت اليمن خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب، وبدأت بالخطوات العملية لإنشاء المجلس الأعلى للطفولة والشباب، الأمر الذي يؤكد عزمها على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز وضمان حقوق الطفل.

ستستكمل قراءة البيان الآنسة ندى الشراعي، رئيسة برلمان الأطفال في الجمهورية اليمنية.

الآنسة الشراعي (اليمن): إن بلادي، إيمانا منها بالعمل المشترك، تنسق مع منظمات المجتمع المدني التي تنشط في هذا المجال وتتعاون معها لتحقيق المصلحة المثلى للطفل. وتعد تجربة برلمان الأطفال في اليمن تجربة رائدة في المنطقة، وتسهم في بناء جيل جديد يتربى على الديمقراطية وحرية التعبير. كما تتيح له الاهتمام بحقوق الطفل ورعاية ومناقشة قضاياه بكل حرية، بما فيها الطلب من الحكومة أو وزراء منها الحضور ومناقشتهم ومساءلتهم في كل ما يخص شؤون الطفل اليمني وحقوقه.

ويقدر وفد بلادي الجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون، وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في سبيل المساعدة من أجل النهوض بأوضاع الأطفال وضمان طفولة سعيدة لهم. ويؤكد هنا على ضرورة تضافر الجهود الوطنية والدولية ومضاعفتها، من أجل النهوض بواقع الطفولة في كافة أرجاء المعمورة.

إن الطفل العربي، الذي يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، يعاني من القتل والتشريد والتهجير والفقر والحصار والحرمان من كافة الحقوق الأساسية. وبلادي، إذ تعرب عن إدانتها لكافة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية لهذه الحقوق، تدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء الاحتلال الذي يجثم على أرض الطفل الفلسطيني، حتى يلقى هذا الطفل حجره جانبا ويعيش بسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد القادر، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الأخضر (الجماهيرية العربية الليبية): قبل أن أدلي ببيان بلادي، أود أن أقول إن ليبيا تدين أشد الإدانة الهجوم الإرهابي الوحشي الذي حدث أمس في الجزائر. وتعرب ليبيا قيادة وشعبا عن مشاعر المواساة والتعازي العميقة لضحايا ذلك الهجوم الفظيع. وتولي بلادي اهتماما بالغا بالطفل وقضاياه العادلة، وقد وُضعت السياسات الهادفة

إلى رعايته وحماية حقوقه. وفي هذا الإطار، قامت بإنشاء دور الرعاية ورياض الأطفال ومراكز الأمومة والطفولة لتوفير الرعاية الصحية من خلال تقديم الأمصال واللقاحات في مواعيدها. وأنشأت كذلك اللجنة العليا للطفولة المعنية بوضع الخطط والبرامج، التي من شأنها الحفاظ على صحة الطفل وتحقيق رفاهيته.

إن بلادي طرف في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين بشأن الاتجار بالأطفال وبغاء الأطفال وإشراكهم في الأعمال الإجرامية وإنتاج المواد الإباحية عنهم. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية نالت أكبر تأييد حظي به صك دولي في مجال حقوق الإنسان، فإن العالم لا يزال يشهد انتهاكات صارخة لحقوق الأطفال وممارسة الأعمال المهينة ضدهم. فقد قتل أكثر من مليون طفل خلال السنوات العشر الماضية وأصبح ٦ ملايين يعانون عاهات مستديمة بسبب إشراكهم في النزاعات المسلحة، فيما تتعرض عشرات الآلاف من الفتيات للاغتصاب والعنف والاستغلال والتحرش الجنسي. ولا يزال أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل يخضعون للتجنيد الإجباري في الصراعات المسلحة حسب ما ورد في تقرير الأمين العام أمام مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ومنذ عام ٢٠٠٣، شُرد أكثر من ١٤ مليون طفل قسرا من بلدانهم كي يصبحوا عرضة لتجنيدهم في تلك الصراعات. من هنا، تناشد ليبيا المجتمع الدولي العمل على إعادة أولئك الأطفال المهجرين إلى أوطانهم وأسرهم حتى لا يتم استغلالهم بتلك الصورة البشعة.

وفي هذا السياق، ينبه وفد بلادي إلى خطورة الممارسات التي كُشف عنها مؤخرا في تشاد، وإذ يدينها، يهيب بالأمم المتحدة أن تعبر عن تضامنها مع السلطات التشادية في معاقبة أولئك المجرمين على استغلالهم لمآسي الأطفال بغرض الاتجار بهم تحت غطاء العمل الخيري.

يدين وفد بلادي ما يتعرض له الأطفال في دور الأحداث من معاملة مهينة قاسية ولاإنسانية على أيدي الشرطة، إذ تشير الدراسات والتقارير الخاصة بالطفل إلى ازدياد وتيرة هذه الأعمال المشينة. كما يدين وفدي ظاهرة تشغيل الأطفال حيث يتم حرمانهم من التعليم والزج بهم في أعمال وأنشطة تشكل خطرا على صحتهم، أو قد تفضي بهم إلى الموت في كثير من الأحيان. لذا ينبغي على المجتمع الدولي مساءلة الدول ومطالبتها بمحاسبة المخالفين وإيقاع أشد العقوبات عليهم من أجل إنقاذ حياة الكثير من الأطفال. كذلك يدين وفد بلادي تفشي ظاهرة أطفال الشوارع في العديد من البلدان لأن استشراء هذه الظاهرة سيؤدي إلى خلق بيئة يكثر فيها جنوح الأحداث ويتم استغلالهم من قبل عصابات الشوارع المتخصصة في جرائم السرقة والسطو والتسول والبغاء، لذا فإننا نطالب الأسرة الدولية بالعمل على تكاتف الجهود، في إطار الأمم المتحدة والمنظمات التي تعنى بالطفل ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل محاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها من خلال الاعتناء بأطفال الشوارع وتوفير مؤسسات إيواء لائقة بهم للاهتمام بتعليمهم وتأهيلهم.

ويعرب وفد بلادي عن عميق قلقه إزاء ما يعانيه الأطفال الذين ترزح بلدانهم تحت الاحتلال الأجنبي، ويخص بالذكر ما يعانيه الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة من تقتيل وقهر وتشريد وإذلال على أيدي جيش الاحتلال، بالإضافة إلى ما يعانيه الأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية من عنف ومعاملة قاسية ولاإنسانية. كذلك لا يفوتنا التذكير بمعاناة الطفل الأفريقي، الذي يشرك في الصراعات المسلحة، كما أنه لا يزال عرضة للإصابة بالأوبئة الفتاكة كالإيدز والملاريا، فضلا عن تعرضه للاغتصاب والعنف والاستغلال والتحرش الجنسي. لذا فإننا نطالب الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها بدعم وتشجيع البرامج

المتعلقة بالطفل في أفريقيا ومعالجة القضايا التي تهمه، كالتمييز والممارسات التقليدية الخاطئة ومواجهة التحديات الناجمة عن الصراعات المسلحة، على أن تتم متابعة هذا الموضوع بشكل جدي وبالتنسيق مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي واليونيسيف.

وفي الختام، يحدونا الأمل في تعاون الدول لتحسين ظروف الطفل وتحقيق سعادته ورفاهيته للوصول بحق، في نهاية المطاف، إلى عالم لائق بالأطفال يعمه السلام وتزينه براءة الأطفال ونهوض النساء والرجال ورفعة وتقدم الأجيال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة محمد خزاعي، رئيس وفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن بالغ تعازينا لحكومة وشعب الجزائر في مأساة إزهاق أرواح العديد من الأشخاص الأبرياء جراء العمل الإرهابي الذي ارتكب في الجزائر العاصمة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وندين بشدة أعمال الإرهاب المشينة، التي تسببت في مصرع وجرح العديد من أبناء شعب الجزائر وموظفي الأمم المتحدة أيضا، وندعو إلى إلقاء القبض على مرتكبيها ومعاقبتهم. ونتشاطر لحظة الحداد هاته مع أسر الضحايا.

في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، التي عُقدت في أيار/مايو عام ٢٠٠٢، جددت الدول الأعضاء التزامها بالعمل على تحقيق مصالح الطفل المثلى، من خلال اعتماد وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق). والمجالات الرئيسية الأربعة للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، على النحو المبين في الوثيقة، أولت اهتماما خاصا للصحة، والتعليم، والحماية من الإيذاء والاستغلال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وجددت التأكيد بشدة على الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذئذ، أُحرز تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف المذكورة آنفا. غير أنه ما زالت هناك تحديات، وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما في المجالات التي تقوم الحاجة فيها إلى المساعدة من جانب المجتمع الدولي.

وفي الدورة الاستثنائية، جاء تعزيز الحياة الصحية للأطفال على رأس الأهداف الأربعة. غير أن معدل وفيات الأطفال ما زال يثير الانزعاج. ولا جدال في العلاقة بين وفيات الأطفال والفقر. وعادة ما تكون معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة أكبر بكثير في أوساط الأسر الفقيرة. وبالتالي، ترتهن كفالة الحياة الصحية للأطفال بتنفيذ أكثر فعالية لبرامج استئصال الفقر وتوفير مزيد من المعونة والاستثمار الدوليين.

وعلى الرغم من أن الحكومات جددت، في الدورة الاستثنائية، تعهدها بكسر دائرة الفقر خلال جيل واحد من الزمن، ما زال الفقر المدقع في واقع الأمر مستمر دون هوادة. وإننا نشاطر الأمين العام قلقه، على النحو الذي أعرب عنه في تقريره المقدم للجمعية العامة في دورتها الحالية:

> ”ورغم التقدم الملموس، ما زالت تدفقات المعونة اليوم أقل كثيرا من المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الأخص تمويل الاستثمارات الأساسية في تربية الأطفال كما توقعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية“. (A/62/259، الفقرة ١٣)

ولحماية حقوق الأطفال وتمكينهم من التمتع بأفضل انطلاقة ممكنة في الحياة، ينبغي للعديد من الحكومات، فضلا عن المؤسسات الدولية، أن ترفع من مستوى استثمارها في مختلف جوانب حقوق الأطفال.

وقد ازدادت حالة الأطفال غير المحميين في الحرب أو تحت الاحتلال الأجنبي سوءا منذ عام ٢٠٠٢. وتأثر أكثر من ١,٥ بليون طفل، يعيشون في ٤٢ بلدا، من العنف والصراعات. ويُقدر أن هناك ١٤,٢ مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، يُعتقد أن ٤١ في المائة منهم أطفال. ويشكل الأطفال أول ضحايا الحرب والاحتلال والصراعات المسلحة. وبالتالي، فالعالم الصالح للأطفال يجب أن يكون عالما خاليا من الاعتداء والاحتلال والصراعات المسلحة. ونود أن نشدد على الدعوة إلى اعتماد تدابير فعالة لحماية الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية.

لا يمكن حماية حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال على نحو تام إلا إذا حظيت دعامة الأسرة التي ينتمون إليها بالحماية والدعم على نحو تام. ويكتسي دور الأسرة في حماية حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال أهمية بالغة. فالأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وينبغي تعزيزها بصفتها تلك. وبالتالي، يحق لها أن تحظى بالحماية والدعم المناسبين. وتتحمل الأسرة المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال وتربيتهم وتنميتهم.

ومنذ الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، اتخذت جمهورية إيران الإسلامية عددا من الخطوات وفقا للوثيقة الختامية. ففي عام ٢٠٠٥، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الطفل في التقرير الدوري الثاني لإيران. ورحبت اللجنة، من جملة أمور، بالمادة ٣٠ من الدستور الإيراني، التي تنص على توفير التعليم المجاني لجميع المواطنين حتى التعليم الثانوي، وأعربت عن تقديرها لحقيقة أن أكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال الإيرانيين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٠ سنوات يحصلون على التعليم الابتدائي. وعلاوة على ذلك، رحبت اللجنة بمصادقة إيران عام ٢٠٠٢ على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩، المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وعلاوة على ذلك، انضمت جمهورية إيران الإسلامية إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

وفي مجال تعزيز الحياة الصحية للأطفال، تمكنت إيران من توفير خدمات وقائية للصحة العامة بوضع شبكة واسعة النطاق للرعاية الصحية الأساسية. ونتيجة لذلك، انخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات انخفاضا كبيرا، وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد بصورة ملحوظة. واقتربت معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من مستوى إزالتها التامة.

ويبلغ معدل تحصين الأطفال أكثر من ٩٠ في المائة، وشلل الأطفال تمت إزالته تقريبا. ويحصل أكثر من ٨٥ في المائة من السكان على الخدمات الصحية، وتتم ٩٠ في المائة من الولادات تحت إشراف موظفين طبيين مدربين. وفي السنوات الأخيرة، بدأ المكتب المعني بالأطفال، بوزارة الصحة والتوعية الطبية، ببرامج تهدف إلى التخطيط للقيام بأنشطة بشأن رعاية الأطفال والتلقيح ومكافحة أمراض محددة للأطفال وأمراض تنتشر أثناء مرحلة الطفولة. كما تنخرط مكاتب أخرى، مثل المكتب المعني بالتغذية والصحة المدرسية، في رسم السياسات واتخاذ الخطوات الضرورية لمكافحة سوء تغذية الأطفال.

وفي مجال التعليم النوعي، الذي يشكل أحد المجالات المحددة في الدورة الاستثنائية، شرعت إيران في أنشطة للتدريب في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي تشمل تدريب أطفال تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٦ سنوات. وتُنفذ هذه البرامج في مراكز للتعليم ما قبل الابتدائي في المناطق الحضرية والريفية. وعلاوة على ذلك، شجعت الحكومة إنشاء مراكز للتعليم ما قبل الابتدائي في المدن والقرى في السنوات

الأخيرة. ولذلك الغرض، منحت الحكومة قروضا دون فائدة للقطاع الخاص، باستخدام موارد عامة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أملنا الصادق بأن يعزز هذا الاجتماع التذكاري للجمعية العامة، بعد انقضاء خمس سنوات على اعتماد وثيقة ”عالم صالح للأطفال“، جهود جميع أعضاء هذه الهيئة لتحقيق الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أليكسي تولبور، رئيس وفد مولدوفا.

السيد تولبور (مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): في عام ٢٠٠٢ بلغت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل أوجها باعتماد الوثيقة الختامية المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق). والعمل على بناء توافق الآراء، الذي استمر فترة تزيد على سنتين، تمخض عن جدول أعمال موجه نحو مستقبل قوي ركز على أربع أولويات رئيسية هي: تعزيز الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد للجميع، وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد ألزم إعلان الوثيقة القادة بإكمال خطة العمل غير المكتملة لمؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل في عام ١٩٩٠ وتحقيق الأهداف والغايات الأخرى، وبوجه الخصوص الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وقد أكد مجددا التزام القادة بتعزيز وحماية حقوق كل الأطفال، والاعتراف بالمعايير القانونية التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان.

وتمخضت خطة العمل عن ثلاث نتائج جوهرية هي: أفضل بداية ممكنة في حياة الطفل؛ إمكانية الوصول إلى تعليم أساسي جيد، بما في ذلك التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي؛ توفير فرصة كاملة للأطفال والمراهقين لتطوير قدراتهم الشخصية. وكانت هناك نداءات قوية لدعم الأسر، والقضاء على التمييز ومعالجة الفقر. وتمت مناشدة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والشركاء القيام بأدوار نشطة، بما في ذلك الأطفال أنفسهم والآباء والأمهات والأسر وغيرهم ممن يقدمون الرعاية، والحكومات المحلية، والبرلمانيون، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والزعماء الدينيون والروحانيون والثقافيون وزعماء السكان الأصليين ووسائط الإعلام الجماهيري والمنظمات الإقليمية والدولية والعاملون مع الأطفال.

كذلك أكدت خطة العمل مجددا الأهداف السابقة المتعلقة بالأطفال التي أقرتها مؤتمرات القمة العالمية والمؤتمرات العالمية، بما في ذلك قمة الألفية. ومن الجدير بالذكر أنها وضعت ٢١ هدفا للأطفال في أربعة مجالات ذات أولوية في الخطة، وهي أهداف مثلت خطوة حيوية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها في عام ٢٠٠٠ قادة العالم في قمة الألفية. ولتحقيق تلك الغايات والأهداف دعت وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ إلى حشد وتخصيص موارد جديدة وإضافية على الصعيدين الوطني والدولي.

واسمحوا لي أن أُعلِم الجمعية بإيجاز عن بعض التدابير التي اتخذتها مولدوفا على الصعيد الوطني لجعل العالم عالما صالح للأطفال حقا.

بشأن تعزيز الحياة الصحية، تم تنفيذ عدد من البرامج والاستراتيجيات لتحسين الرعاية الصحية الأساسية. وإن البرنامج الوطني ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لتحسين نوعية الخدمات الأساسية في فترة ما حول الولادة يهدف إلى الحد من الوفيات النفاسية والوفيات في الفترة المحيطة بالولادة وخفض وفيات حديثي الولادة ٣٠ في المائة، بينما يهدف أيضا إلى تخفيض معدل المواليد الموتى من نسبة ٧,٢ إلى ٥ لكل

١ ٠٠٠ ولادة. ويضع البرنامج أنشطة مختلفة لزيادة إمكانية الوصول إلى خدمات جيدة في فترة ما حول الولادة.

في عام ٢٠٠٦ تم تطوير سياسة صحية وطنية تضع أولويات لمدة ١٥ عاما لتحسين الصحة وتقليص أوجه الإجحاف بين الفئات الاجتماعية والمناطق. وتم التشديد بصورة خاصة على ضمان بداية حياة صحية والمحافظة على صحة الشباب وتعزيزها.

وأُقرت في عام ٢٠٠٥ استراتيجية صحة إنجابية وطنية تعطي أولوية للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب. واعتُمد في عام ٢٠٠٥ مفهوم وطني يهدف إلى تقديم خدمات صحية يفضلها الشباب لتوفير حياة صحية أفضل وحماية للمراهقين وتطوير خدمات صحية مفضلة لدى الشباب أخذت زمام المبادرة فيها على الصعيد الوطني اليونيسيف في عام ٢٠٠١. وبحلول عام ٢٠٠٦ بلغ عدد المراكز الصحية العاملة المفضلة لدى الشباب في مولدوفا ١٢ مركزا.

أما بخصوص توفير تعليم جيد، فقد اتخذت الحكومة خطوة رئيسية في السنوات الخمس الماضية تمثلت في تطوير إستراتيجية وطنية لجعل التعليم متاحا للجميع بغية تمكين جميع الأطفال من إمكانية الوصول إلى تعليم جيد. وتتضمن أحكاما خاصة تتعلق بالأطفال الذين يواجهون صعوبات تعليمية. واستنادا إلى تلك الاستراتيجية تم تطوير خطة عمل التعليم للجميع للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨. وتتضمن أربعة عناصر أساسية هي التعليم والتنمية المبكرين وإمكانية الوصول إلى تعليم أساسي جيد، وتعليم وتنمية الأطفال الذين يواجهون صعوبات، والتعليم غير الرسمي. وتمتثل خطة العمل في كل عنصر من عناصرها لأطر العمل القانونية والمؤسسية وتتناسب مع الموارد البشرية والتعليمية والخدمات المجتمعية المتوفرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تولي مولدوفا اهتماما خاصا لإدخال الكمبيوتر في نظام التعليم والتعليم المهني والثانوي وما بعد المرحلة الثانوية والتعليم العالي. وكانت هناك مشاريع أخرى تتضمن برامج للأطفال الموهوبين توفر الدعم المالي لطلاب الثانوية العامة من الأسر الفقيرة والمناطق الريفية؛ والبرنامج الرئاسي المعنون ”سالت“ الذي وفر معلومات وتكنولوجيا الاتصال خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، بما في ذلك أجهزة كمبيوتر ووصلات شبكة الإنترنت؛ والبرنامج الوطني للقرية المولدوفية الذي يشمل سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين البيئة المدرسية الريفية.

وفي أعقاب الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام ٢٠٠٢ وضعت الحكومة أولويات واضحة لإصلاح نظام حماية الأطفال. وقد تمت بلورة سياسة حماية للأطفال من خلال الاستراتيجية الوطنية المعنية بالطفل وحماية الأسرة المعتمدة في عام ٢٠٠٣. وتتطرق الاستراتيجية إلى تضاؤل دور الأسرة في تنمية الأطفال وتعليمهم. وتتضمن قائمة بفئات الأطفال المحرومين بصورة تقليدية والذين يواجهون صعوبات والذين يحتاجون إلى حماية خاصة. وتضع الاستراتيجية عددا من الأهداف التي تشمل جميع جوانب حماية الطفل، ابتداء من وضع السياسة وانتهاء بجعل إطار العمل القانوني متمشيا مع المعايير الدولية، وتطوير الموارد والقدرات المؤسسية والإنسانية، وإنشاء آلية رصدٍ وتطوير قدرات الأسرة والمجتمع لمساعدة الأطفال والحيلولة دون احتجازهم في المؤسسات الإصلاحية ودرء مخاطر وضع الطفل في حالة صعبة.

إن استراتيجية الصحة الإنجابية الوطنية المعتمدة في عام ٢٠٠٥ تهدف إلى منع العنف الأسري وتدبره ومنع الإساءة الجنسية. وتوفر إطارا تشريعيا مناسبا لمنع نشوء العنف الأسري والإساءة الجنسية، وتقديم خدمات معينة

لضحايا العنف وتوفير معلومات وتعليم عن العنف والمساعدة الاجتماعية للأسر التي لا تقوم على نحو كافٍ بمسؤولياتها نحو الأطفال، ووضع برامج لإعادة التأهيل النفسي للأطفال الذين يكونون ضحايا للعنف والذين يشهدون العنف، وأخيرا توفير خدمات إرشادية للمسيئين.

وأُطلقت مؤخرا مبادرات رئيسية أخرى في مولدوفا تتضمن استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لإصلاح نظام الرعاية في المنزل ومجموعة من الأنشطة في مناطق مختارة لتقليص عدد الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات إصلاحية.

أود الآن أن أقدم بعض الإحصاءات. انخفض مجموع عدد الأطفال في المدارس الداخلية في مولدوفا بنسبة ٢٢ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأود أيضا أن أبرز أن الأطفال الذين لا يستطيعون البقاء مع الأسر أو الذين لا يمكن وضعهم في برامج رعاية الأسرة هم وحدهم الذين يوضعون في مدارس داخلية. وسيتعين إغلاق المؤسسات التعليمية الداخلية – ستة منها سيتم إغلاقها قريبا – وسيتم تحويل البقية إلى مؤسسات بديلة لرعاية الطفل.

ووُضعت خطة عمل وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال، وقد بدأت مؤخرا الأنشطة المتعلقة بها. وتم إدراج أحكامٍ تتعلق بالأطفال في القانون وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال. وبالإضافة إلى ذلك اعتمد البرلمان قانونا يتعلق بمنع العنف في الأسرة ومكافحته.

وفي عام ٢٠٠٦ أنشأت الحكومة شبكة على صعيد البلد بأسره قوامها ١ ١٣٥ من الموظفين الاجتماعيين المحترفين على المستوى المحلي – وهذا رقم كبير بالنسبة لمولدوفا. وسيوفر ذلك لمولدوفا الآلية اللازمة جدا لكفالة إمكانية حصول الأطفال على منافع نقدية، وتحديد جميع الأطفال المستثنين والمستضعفين وتوفير إمكانية الوصول إلى جميع الخدمات الأساسية.

وقد أسهم ذلك الإطار الشامل في تنفيذ طائفة من الأنشطة قام بها أصحاب المصلحة المحليين.

أما بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد اضطُلع في عام ٢٠٠٣ بدراسة عن معرفة الشبان ومواقفهم وممارساتهم إزاء الصحة لتقييم العوامل التي تؤثر على صحتهم ونموهم. واشتمل على تيسير الحصول على الخدمات وتقييم السلوك الصحي للشباب، لا سيما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، ووضع توصيات لتحسين صحة وبيئة الشباب.

البرنامج الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا ومكافحتها للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ يتضمن أنشطة واستراتيجيات ذات أولوية لحماية وكفالة المصالح العليا للأطفال. وتشمل تلك الأنشطة تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات لدى مقدمي خدمات الرعاية الصحية؛ وتقديم المساعدة الاجتماعية والعلاجية للأطفال المصابين بالفيروس/الإيدز وأفراد أسرهم؛ وتقديم خدمات المشورة الطوعية السرية والفحوصات الطبية لـ ١٠٠ في المائة من السكان الذين يطلبونها، لا سيما للأشخاص في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤؛ وبناء القدرات وتقديم المعلومات وتوفير التعليم وتنفيذ أنشطة الاتصالات مع الشباب المصابين بالفيروس/الإيدز؛ وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته عن صحته هو.

الأنشطة المشمولة بالبرنامج توفر مهارات الحياة للشباب، داخل المدارس وخارجها. وهي تستند إلى تنفيذ برامج إضافية إلى جانب المناهج المدرسية، بما في ذلك تعليم الأقران ومد يد المساعدة؛ واستحداث إطار استراتيجي للاتصالات للوقاية من الفيروس/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا؛ تنظيم حملات نشر المعلومات والتعليم والاتصالات للشباب وللسكان بصورة عامة؛ تقوية نظم المعلومات

والتعليم والاتصالات واستحداث خط تلفوني وطني يعمل على مدار الساعة يكون متاحا للجميع، بما في ذلك للأشخاص الحاملين للفيروس.

ودور اليونيسيف في تطوير وتعزيز تلك البرامج في مولدوفا مهم جدا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على أنشطة وكالة الأمم المتحدة تلك.

ختاما، أود أن أبلغ الجمعية بأن مولدوفا تعمل بهمة لا على الصعيد المحلي فحسب، وإنما على الصعيد الدولي أيضا؛ ونحن نشارك بحماس لا في الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا على الصعيد الإقليمي. وخير مثال على ذلك حقيقة أن مولدوفا تشارك في برنامج ''بناء أوروبا لصالح الأطفال ومع الأطفال'' لمجلس أوروبا، وتدعم ذلك البرنامج. فهو يعالج بفعالية مسائل مثل الاعتداء الجنسي على الأطفال، والاتجار بالبشر، وعنف الإنترنت والعنف في المدارس وفي دار الأسرة. وما النهوض بالعدالة الرؤوفة بالأطفال ونشر التعليم حول حقوق الأطفال والترويج للأبوة الصالحة سوى بعض من الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٨.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير داو بنجو، رئيس وفد بوتان.

السيد بنجو (بوتان) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين لأدين بشدة الهجمات الإرهابية في الجزائر. إننا نندد بالإرهاب بكل مظاهره ونتقدم بأعمق تعازينا لأسر ضحايا تلك الأعمال الدنيئة.

إنه لمن دواعي الشرف لي أن أشارك في هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. ووفدي على ثقة بأن مداولات هذا الاجتماع، بفضل قيادة الرئيس الحكيمة والمقتدرة، ستكون مثمرة وستسمح لنا بإحداث فرق حقيقي في حياة الأطفال في كل أنحاء العالم. وأود أن أطمئن الرئيس على دعم وفدي التام له في هذا المسعى.

قبل خمس سنوات أعلنت الجمعية العامة التزامها بأهداف لتحسين حالة الأطفال والشباب. ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره (A/62/259)، المفعم بروح إيجابية عالية. ويلاحظ التقرير أن إنجازات ملحوظة تحققت منذ عام ٢٠٠٢، لكن المطلوب بذل الكثير لبلوغ المؤشرات المحددة في قرار ''عالم صالح للأطفال'' وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، فإن هذا الاجتماع يتيح فرصة سانحة لتقوية جهودنا الجماعية بغية تحقيق الأهداف المتفق عليها في عام ٢٠٠٢.

''عالم صالح للأطفال'' عرّف أربعة أهداف رئيسية هي النهوض بحياة صحية، وتوفير تعليم جيد، والحماية من الاعتداء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالنسبة إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا، يظل تحقيق تلك الأهداف شاقا. وقد شدد الأمين العام على الحاجة إلى معالجة الفجوة المالية الحادة القائمة في بلوغ أهداف ''عالم صالح للأطفال'' وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كان جوهريا احتفاظ البلدان النامية بالمسؤولية عن تنميتها هي، فإن العمل الوطني يجب أن يستمر في تلقي دعم قوي من المجتمع الدولي لمعالجة المسائل التي تسبب ديمومة تعرض الأطفال للخطر.

لقد كرر زعماؤنا مرة تلو الأخرى أن مستقبل بوتان يكمن في أيدي أطفالها. وبوتان إذ تضع ذلك في اعتبارها أولت الأولوية دائما للاستثمار في مستقبل أفضل وخلق بيئة من الحماية لأطفالنا. وإن قطاعي الصحة والتعليم ظلا يحصلان على أعلى حصة في ميزانيتنا الوطنية كل سنة. وفي فترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ بلغت تلك الحصة ٣٠ في المائة من الخطة الإجمالية التي طرحتها الحكومة.

ومع أن أراضي بلدنا الجبلية الصعبة تعيق توسيع نظام أولي فعال للعناية الصحية، فإن خدمات العناية الصحية الأولية المتكاملة أرسيت أسسها عبر وحدات الصحة الأساسية. ونتيجة لذلك، يتمتع ٩٠ في المائة من سكان بوتان بإمكانية الحصول على خدمات الصحة الأساسية. وإن معدلات وفيات الرضع تناقصت تناقصا كبيرا. وإن بوتان تسير بثبات على درب الوفاء بالهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، أي تخفيض معدل وفيات الرضع قبل عام ٢٠١٥.

كل الأطفال البوتانيين يتمتعون بتعليم أساسي مجانا من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وحتى الصف العاشر، وهو ما تعتبره الحكومة حقا غير قابل للتصرف. ومن المتوقع أن تحرز بوتان التعليم الابتدائي الشامل قبل عام ٢٠١٥ بكثير. وإن الحكومة الملكية، سعيا منها إلى تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، لم تغفل قط الأهمية المتساوية لتوفير تعليم جيد. ولبلوغ تلك الغاية، تعكف الحكومة على تناول مسائل النوعية مثل المسائل المتعلقة بحجم صفوف الدراسة، ومعدل الإعادة، ونوعية المناهج، ونوعية المعلمين.

ولقد كانت بوتان من بين أوائل البلدان التي صادقت على الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، في عام ١٩٩٠، دون أي تحفظ. كما وقعنا على البروتوكولين الإضافيين للاتفاقية. وإن بوتان من البلدان الموقّعة على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الخاصة بالنهوض برفاه الطفل في جنوب آسيا. كما صادقت على اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة.

ولئن كانت مجموعة من التشريعات الخاصة بحماية حقوق أطفال بوتان سارية المفعول، فإن تلك الحقوق مكفولة أكثر بموجب مشروع الدستور، الذي سيدخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨. وإن المادة ٧ من مشروع الدستور تكفل لكل الأطفال حقوقهم الأساسية. والمادة ٩ تنص على مبادئ سياسة الدولة بشأن الحكم الصالح وتوفير التعليم المجاني والعناية الصحية الجيدة وحماية الأطفال من كل أشكال التمييز والاستغلال.

وتم تأسيس مفوضية وطنية للنساء والأطفال في عام ٢٠٠٤ لتنسيق ورصد الأنشطة المتعلقة بحقوق النساء والأطفال، وإتاحة منتدى لتلقي التقارير والتحقيق في الإبلاغات بوقوع انتهاكات لتلك الحقوق. وتعمل المفوضية الآن على وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية الخاصة بالمساواة بين الجنسين، التي ستشكل أساس كفالة بيئة تتسم بأمان وحماية أكبر للنساء والأطفال في البلد.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أقرت الجمعية الوطنية قانون العمل والعمالة الذي ينص على حماية الأطفال من أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

إن عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بوتان ما زال صغيرا، لكن هذا ليس مبررا للتهاون. وإن الحكومة تشعر بالقلق من معدل الارتفاع الطردي في عدد حالات الإصابة المثبتة. وإن المخاطر المتزايدة من الفيروس/الإيدز ومن سوء استخدام المخدرات بين الشباب تؤخذ مأخذ الجد، وقد تم تشكيل لجان مؤلفة من ممثلين عن قطاعات متعددة لرسم سياسات بشأن الفيروس/الإيدز وسوء استخدام المخدرات، مع التركيز الخاص على المراهقين والأطفال.

العولمة والعصرنة تفرضان على أرصدة بوتان التقليدية تحديات خطيرة مثل البيئة الطبيعية والتراث الثقافي والنسيج الاجتماعي ونظم القيم الأخلاقية. والحكومة الملكية تؤمن بأن هذه التحديات يمكن مواجهتها على أفضل صورة بانتهاج مسار للتنمية يسعى جاهدا إلى ضرب توازن بين النمو المادي والرعاية الروحية. وبناء على هذا الاعتقاد

اختارت بوتان السعادة الوطنية الإجمالية كهدف ومقصد لسياستها الإنمائية. ونحن مقتنعون بأن رعاية الأطفال بموازاة مسار التنمية هذا ستحسّن رفاههم ورفاه البشرية.

وبوتان ستمضي قدما في جهودها لتحقيق أهداف ”عالم صالح للطفل“ والأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن بلدنا، كونه من أقل البلدان نموا وبلدا مغلقا، يواجه تحديات خطيرة في استدامة خدماته وبرامجه الموجهة لمصلحة الأطفال. وقد حظيت جهودنا بتسهيلات كبيرة من شركائنا الإنمائيين، ويحدونا الأمل أن يستمر هذا الدعم.

ختاما، اسمحوا لي أن أشكر كل الأطفال الذين شاركوا بحماس في هذا الحدث. لقد برهنوا لنا على شجاعتهم وزودونا بمعلومات مفيدة. وإنني أعرف أن كل فرد هنا يشاطر نفس المشاعر عندما نطمئنهم جميعا كأسرة عالمية على التزامنا ببذل الجهود الجماعية الرامية إلى جعل هذا العالم مكانا أفضل للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بعد ذلك أعطي الكلمة لسعادة السيد أتوكي آيلكا، رئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد آيلكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أنضم إلى الوفود التي سبقتني في الكلام لأدين بقوة، بالنيابة عن حكومتي، الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم أمس في الجزائر العاصمة. ووفدي يعرب عن مواساته المخلصة وتعازيه العميقة لضحايا تلك الهجمات الحاقدة ولأسرهم وللحكومة الجزائرية وللأمين العام.

أود، بالنيابة عن الوفد الكونغولي، أن أتقدم بأحر تهانئنا لرئيس الجمعية على تنظيمه الناجح لهذا التجمع العالمي لصالح الأطفال. ووفدي يسره كثيرا أن يشارك في هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي تعتبر بلا شك معلما تاريخيا إضافيا في سياق الإطار الخاص بالأعمال التي اضطلع بها المجتمع الدولي لتحسين وضع الأطفال. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا التام لما أنجزته اليونيسيف في خدمة أطفال العالم.

يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به يوم أمس ممثل غانا (انظر A/62/PV.66)، الذي طرح بوضوح وبلاغة موقف الاتحاد الأفريقي من البند المطروح علينا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤمن بأن هذا الاجتماع يتيح فرصة ممتازة لتأكيد الالتزامات الدولية للمساعدة في النهوض بحقوق الأطفال وحمايتها. وبلدي يشاطر الرأي بأن تنفيذ الإعلان وخطة العمل، الواردين في الوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل تحت عنوان ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ - ٢/٢٧)، يمثل مساهمة رئيسية في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية وفي حماية حقوق الأطفال وتحسين وضعهم.

إن الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، وهي صك يحظى بقبول كوني تقريبا، وبروتوكوليها الاختياريين، تمثل إطار العمل القانوني المرجعي للاستراتيجيات وبرامج العمل لصالح الأطفال. وبعد مضي أكثر من عقد على اعتماد الاتفاقية وانعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل، نشعر بالامتنان من ملاحظة أن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الأطفال وحمايتها. مع ذلك، يصح القول أيضا أن تحديات ضخمة ما زال يتعين التغلب عليها. ومن بين تلك التحديات وباء الفيروس/الإيدز، والصراعات المسلحة، وظاهرة الجنود الأطفال، وتشغيل الأطفال، والاتجار بالأطفال، وكذلك، في المقام الأول، الفقر، الذي تعهد كل زعماء العالم، في مؤتمر قمة الألفية، بتخفيضه بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ورغم أن النتائج المحققة بالنسبة إلى الالتزامات المقطوعة في عام ١٩٩٠ في مؤتمر القمة العالمي جاءت مختلطة بسبب الصعوبات المواجهة في خروقات السلام، المستمرة منذ أكثر من عقد، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية استثمرت مع ذلك في إقامة آليات لخدمة الأطفال. وقد اتخذ بلدي خطوات انطوت على نزع السلاح والتسريح وإدماج الفئات الضعيفة في المجتمع، بما في ذلك الأطفال في القوات المقاتلة. وأود أن أنوه من بين أمور أخرى بالأمر التوجيهي الصادر بشأن تسريح الجنود الأطفال. لقد تحقق نجاح ملحوظ في هذا المجال حتى الآن؛ فأكثر من ٣٠ ٠٠٠ طفل تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإدماجهم في بيئتهم الأسرية. وفيما يتجاوز ذلك النجاح تم الاضطلاع بجهود أخرى في ميدان الصحة، وعلى وجه التحديد تحصين الأطفال دون الخامسة من العمر ضد شلل الأطفال والحصبة، وكذلك في ميدان التعليم ونشر الوعي بين جميع فتيات المدارس وتوفير التعليم الابتدائي مجانا، الذي أصبح الآن التزاما دستوريا في بلدي.

مع ذلك، وفي ضوء المهام الهائلة المتبقية، يود بلدي أن يلتمس، من هذا المنبر بالذات، مساعدة متزايدة ومتواصلة من شركائنا التقليديين، ليتسنى لجميع الأطفال الكونغوليين أن يعيشوا في عالم لائق بهم.

ويود وفدي أن يسترعي انتباه جميع أعضاء الجمعية العامة إلى المعاناة التي تجل عن الوصف للأطفال في مقاطعة كيفو الشمالية – ضحايا مخلفات عدوان عسكري أخرق أحمق. فهم بدورهم يستحقون حياة أفضل. وباسمهم أجرؤ على التماس المساعدة، كجزء من الواجبات الدولية للأعضاء.

وبمعزل عن الحاجة العاجلة لإنهاء الصراع الدائر، يمكن لتلك المساعدة أن توجه خصيصا لما يلي. أولا، تطوير برنامج تجريبي للنساء والفتيات المجندات من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة؛ ثانيا، نشر الوعي لدى المجتمعات المحلية حول الطريقة التي تنظر بها تلك المجتمعات إلى النساء والفتيات الشابات كضحايا، ومساعدتهن في إعادة الاندماج وفي احترام حقوقهن؛ ثالثا، تمكينهن من الحصول على الخدمات الصحية؛ رابعا، مراعاة الجوانب النفسية – الجنسية للاعتداء الجنسي وللحمل غير المرغوب فيه؛ خامسا، التحسب لمشكلة اليتامى والأطفال المطرودين والأطفال الذين ينبذهم آباؤهم وأمهاتهم؛ سادسا، توفير التعليم للأمهات الشابات غير المتزوجات وتهيئة الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية المصممة خصيصا لهن، لكفالة أن تتوفر لهن حياة اجتماعية والحد الأدنى من الدخل الذي يحتجن إليه.

العدد المتزايد للأطفال الضحايا لكل أنواع الاعتداء يبين انحطاط القيم الإنسانية وتدهور الأعراف الثقافية التي صانت دائما الأسرة الصغيرة وتوازن المجتمع. لذلك، فإن الأمر متروك لنا إن أردنا أن نواصل الجهود المضطلع بها لحماية كل مكونات الأسرة – لا سيما الأطفال، الذين سيكونون نساء ورجال الغد – من خلال ضمان حقوقهم التامة وكرامتهم. وبالتالي فإن من المهم تطوير شراكة قوية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي لإحراز الأهداف التي تعزز بقاء الأطفال على قيد الحياة وحمايتهم ونموهم، بما في ذلك التشديد على التعبئة والبحث والعمل الهادف إلى خلق بيئة من الحماية والرعاية، ليتسنى لكل طفل أن يتمتع ببداية جيدة في الحياة، وبتعليم ابتدائي جيد مكفول، وبحماية من الأمراض – خاصة الملاريا والسل وشلل الأطفال والفيروس/الإيدز – وأن يتمتع، في النهاية، بحماية من العنف وسوء المعاملة والاستغلال والتمييز.

وتود حكومتي، في الختام، أن تناشد جميع شركائنا الدوليين، والإقليميين، ودون الإقليميين مساعدتنا على تنفيذ برنامجنا لتعزيز وحماية حقوق الطفل. وثمة حاجة ملحة

لتجديد الالتزامات الدولية بوضع الأطفال في صدارة جهودنا، حتى لا نبدد أغلى مورد بشري في العالم، ونبني مجتمعا مستقرا ومنتجا. إن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمد على رفاهة أطفالها. ومن شأن الاستثمار في الأطفال اليوم أن يكفل السلام، والاستقرار، والأمن، والديمقراطية، والتنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيكانكيني، الأمين الرئيسي، بوزارة المرأة وتنمية الطفل في ملاوي.

السيدة تشيكانكيني (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): لن أشعر أبدا بارتياح أكثر مما شعرت به في اليومين الماضيين لأنني استمعت هنا، في هذه الجمعية العامة ذاتها، إلى مسائل قريبة إلى قلبي: مسائل تنمية الطفل، وتشاطرت هذه المسائل.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب، باسم حكومة جمهورية ملاوي، عن التعازي لشعب جمهورية الجزائر وللأمم المتحدة لما وقع من خسائر مفجعة مفاجئة في الأرواح على إثر الهجمات التفجيرية المدمرة التي حدثت بالأمس.

وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع العام التذكاري الهام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتيجة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويود وفدي أيضا أن يشكر الأمين العام، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة على بيانيهما الاستهلاليين الحافلين بالمعلومات، واستمرار التزامهم بتحسين حياة الأطفال في كل أنحاء العالم.

ويود وفد ملاوي أن يعرب عن تأييده لبيان الإتحاد الأفريقي الذي أدلى به بالأمس الوزير الغاني.

وتلتزم حكومة ملاوي بالتنفيذ التام للالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق). وأود أن أتشاطر مع الأعضاء معلومات عن التقدم الذي أحرزته ملاوي فيما يتصل على وجه التخصيص بالالتزام ”بعالم صالح للأطفال“.

فملاوي تحرز تقدما في تحسين صحة الطفل. وتم تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٨٩ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢ ٠٠٠ إلى حوالي ١٣٣ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية. وتم تحصين ما يزيد على ٩٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة ضد أمراض مثل الدرن، وشلل الأطفال، والحصبة. واستطاعت نسبة تزيد على ٦٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل حتى عام ٢٠٠٦ أن تحصل على ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية لمنع مرض الملاريا. وازدادت أيضا التغذية عن طريق الرضاعة الثديية من ٢٧ في المائة فقط إلى ٥٢ في المائة بين أطفالنا الرضع. ويحصل الآن ما يزيد على ٣٥٠ ٠٠٠ من اليتامى على دعم غذائي. وازدادت الإمدادات من اللوازم الغذائية إلى حد أنه توفر فائض يزيد على ١,٤ مليون طن، مما مكّن الحكومة من تصدير قدر من حصادنا.

وتسليما بأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال، زادت ملاوي من جهودها لمنع نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، عن طريق خدمات الفحص والاستشارة الطوعيين، وعن طريق توفير الأدوية المضادة للفيروسات. ويخضع الآن ما يزيد بكثير على ٦٠ في المائة من النساء الحوامل طوعا لعمليات استشارة وفحص فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. وتنفذ الحكومة خطة عمل وطنية لليتامى وغيرهم من الأطفال الضعفاء،

مما يعزز بقاء، ونمو، ورفاهة الأطفال المتضررين بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر المدقع.

وتحرز حكومة ملاوي تقدما في علاج أوجه النقص في توفير ما يكفي من المياه العذبة وخدمات النظافة العامة. ويحصل ٦٦ في المائة من السكان الآن على مياه عذبة نظيفة.

والمساواة بين الجنسين ذات أهمية أساسية لتحقيق عالم صالح للأطفال. وتنفذ حكومة ملاوي برنامجا للمساواة بين الجنسين من أجل زيادة العائد المزدوج الذي تحققه المساواة بين الجنسين. ونحن نحيي بالفعل عائدا مزدوجا عندما نحقق المساواة بين الجنسين، لأننا لا نلبي مباشرة احتياجات النساء كأمهات فحسب، ولكن النساء يوفرن أيضا الرعاية الصحية لأطفالهن. ولهذا فإن تمكين المرأة يؤدي إلى تمكين الأطفال وكل من ترعاهم.

وسنّت ملاوي في عام ٢٠٠٦ تشريعا ضد العنف المترلي. ويسمى هذا القانون، لمن قد يودون الاطلاع عليه، ربما إلكترونيا،''قانون العنف المترلي''. وازدادت أيضا نسبة النساء في برلمان ملاوي من ٥,٧ في المائة إلى ١٤,٤ في المائة على امتداد فترة ثلاثة انتخابات برلمانية، في المدة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٤.

وفي مجال حماية الطفل، صاغت حكومة ملاوي مشروع قانون لتوفير الرعاية والحماية والعدالة للطفل، يغطي بوجه عام حق الطفل في الاشتراك في المسائل التي تؤثر على رفاهته. ويسعى مشروع القانون أيضا إلى أن يدخل في القانون المحلي مفهوم توفير العدالة للطفل من أجل حمايته من الممارسات غير المرغوب فيها مثل عمالة الأطفال، واختطاف الأطفال، والاعتداء الجنسي على الأطفال، والممارسات الثقافية الضارة. وعلاوة على ذلك، تبذل الآن جهود لصياغة مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لعلاج جملة أمور منها الاتجار بالأطفال.

وتشجع حكومة ملاوي اشتراك الأطفال في مسائل التنمية الوطنية، ولا سيما عن طريق برلمان الأطفال. فعن طريق ذلك المحفل، يعرب الأطفال عن مطامحهم واحتياجاتهم والمشاكل التي تواجههم في حياتهم اليومية، كما رأيناهم اليوم في الجمعية العامة. وبهذا يتسنى للجمعية الوطنية وجمعية المنطقة تلبية احتياجات الأطفال.

وتنفذ ملاوي المرحلة الثانية من التعليم الابتدائي بالمجان في إطار الاستثمار السياسي المنقح، الذي يغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢. وبالإضافة إلى التركيز على توفير التعليم الأساسي الجيد عن طريق الشراكات الفعالة مع الجهات المعنية، يتضمن البرنامج تدخلات ترمي إلى القضاء على أوجه عدم الإنصاف والتمييز في المدارس بتعميم المنظور الجنساني في المناهج التعليمية. وغيرت المدارس الحكومية أيضا تصميم مبانيها لتعزيز راحة وطمأنينة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويحصل ما يزيد على ٦٠ في المائة من أطفالنا على التعليم الابتدائي بالمجان. ولزيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، توفر الحكومة والمجتمع المدني، بدعم من الجماعة المانحة وشركائنا في التعاون، التعليم الوظيفي للبالغين لغير الملمين بالقراءة والكتابة. وازداد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء بنسبة ٤٨ في المائة على امتداد السنوات الأربع الماضية، وبين الرجال بنسبة ٢٤ في المائة. ولتعزيز التنمية المبكرة للأطفال، وضعت الحكومة سياسة للطفولة المبكرة.

واتخذت ملاوي خطوات واسعة نحو تحقيق الأهداف الواردة في الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال''. وأدمجت ملاوي استراتيجيات في وثيقتها الاستراتيجية لزيادة النمو، وهي وثيقة استراتيجية وطنية شاملة موضوعة على الصعيد المحلي لتوفير الثروة وتحقيق النمو والتنمية في المجالين

الاجتماعي والاقتصادي في بلدنا على نحو مستدام، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية. وأدمجت ملاوي استراتيجيات للطفولة في الوثيقة الاستراتيجية لكفالة إيجاد ملاوي صالحة للأطفال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة الخاصة كيما أشكر شركاءنا في التعاون معنا بما فيهم الجماعة المانحة، ومكتب اليونيسيف في ملاوي على وجه التخصيص، الذين ساعدونا على تحقيق ما أنجزناه حتى الآن. ويضم هؤلاء الشركاء الجماعة المانحة، وعلى وجه التخصيص مكتب اليونيسيف في ملاوي.

ويمكن أن يصبح طريق ملاوي إلى أمة صالحة للأطفال أقصر وأكثر سلامة باستمرار التزام الحكومات، وخاصة استمرار الدعم من شركائنا في التعاون الذين أشرت إليهم في هذا البيان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير كاميليو غونزالفيس، رئيس وفد سانت فنسنت وغرينادين.

السيد غونزالفيس (سانت فنسنت وغرينادين) (تكلم بالانكليزية): أولا، تغتنم سانت فنسنت وغرينادين هذه الفرصة كي تعرب عن أعمق تعازيها لشعب الجزائر وموظفي الأمم المتحدة لما حدث من قتل طائش في الجزائر. وندين على نحو لا لبس فيه ذلك العمل الإرهابي الخسيس الوحشي.

وتؤيد سانت فنسنت وغرينادين تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل جزر الباهاما باسم الجماعة الكاريبية، ويشرفها أن تدلي ببيان موجز في هذه المتابعة الرفيعة المستوى للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

ولا يمكن مناقشة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل بمعزل عن التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه الأمم المتحدة. والواقع أن العالم الصالح للأطفال يجب أن يبدأ بعالم صالح – من جميع جوانبه – للناس، والتقدم، والرخاء، والسلام. ويجب علينا اليوم ونحن نركز على هذا العامل الذي هو أضعف العوامل الديمغرافية العالمية وأكثرها وعدا، أن ننظر أيضا في الصلات ذات الأهمية البالغة بين حقوق الطفل والالتزامات الإنمائية التي لا حصر لها للدول الأعضاء.

وإذا حكمنا على سانت فنسنت وغرينادين بالمقاييس الموحدة للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من المعايير الدنيا العالمية، فإنها تصبح على نحو متزايد، ومن جوانب عديدة، أمة صالحة للأطفال. ومعدل وفيات الرضع آخذ في الانخفاض، ونحن في السبيل إلى الوفاء بالغاية المحددة لعام ٢٠١٥. ووضعت الحكومة برامج شاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووقف نقل هذا المرض من الأم إلى الطفل. وتتسم معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والانتظام في المدارس الابتدائية بأنها معدلات قوية، ونحن شاكرون لأنه ليست هناك حروب تهدد أمتنا أو منطقتنا. وثمة ثورة صحية شاملة لمكافحة مجموعة من الأمراض التي تؤثر على أسلوب الحياة ويمكن الوقاية منها، ولتعزيز صحة الأطفال وحالتهم الغذائية.

ومنذ عام ٢٠٠١، جعلت الحكومة التعليم جزءا أساسيا من برنامجها الإنمائي، وعززت تلك الفلسفة بالتزامات مالية وتشريعية هائلة. وتم في العام الماضي بناء خمس مدارس جديدة، وتم على امتداد السنوات الخمس الماضية توسيع ثماني مدارس وتجديد ٢٥ مدرسة، ويجري حاليا بناء ست مدارس. لقد تم بناء اثني عشر مركزا للموارد التعليمية في جميع أرجاء البلد، توسّع وتكمل الخيارات التعليمية للأطفال خارج غرفة الدرس. وتقدم الحكومة مساعدات كبيرة لتوفير الكتب المدرسية ووجبات الطعام في المدارس الابتدائية، من خلال برامجها لاستلاف الكتب والتغذية المدرسية، وقد

وسّعت، بشكل كبير، إمكانية حصول الطلبة على بعثات دراسية ومنح وقروض للتعليم العالي.

وما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، انتقلت سانت فنسنت وجزر غرينادين من التحاق ٣٩ في المائة فقط من أبنائها في المدارس الثانوية، إلى تحقيق الحصول الشامل لأبنائها على التعليم الثانوي. وخلال كل ذلك التوسع السريع، أبقينا نسبة الطالب إلى المعلم أقل من ٢٠. والاستعراض البعيد المدى الذي أجرته سانت فنسنت وجزر غرينادين لقانونها التعليمي، حفز أيضا تحولا في مجال تعليم الطفولة المبكرة. وتقوم الحكومة ببناء ١٠ منشآت لمرحلة ما قبل المدرسة، وتوفير التدريب المتخصص لتكملة رياض أطفال القطاع الخاص.

لكن الأهداف الإنمائية للألفية، التي أصبح عمرها سبع سنوات، والتي لا جدال في أهميتها، لا يمكن أن تكون كأسا مقدَّسة راكدة في عالم سريع التغير ومتزايد الترابط، كما لا ينبغي لتحقيق أي من الأهداف أن يغرينا بالتقاعس. ففي عالم اليوم، مثلا، يعتبر محو الأمية والتعليم الابتدائي أقل بكثير من مجرد الحد الأدنى المطلوب للأطفال لكي ينجحوا. ويجب علينا أن نقبل حقيقة أن الطفل الذي لم يحصل إلا على المهارات الأساسية من محو الأمية هو طفل محروم في الاقتصاد العالمي الحديث. ومحو أمية الكمبيوتر اليوم، هو محو الأمية الجديد، وهو مهارة حياتية أساسية. وفي ذلك الصدد، يبقى أطفال العالم النامي في الجانب الخاطئ من الفجوة الرقمية المتَّسعة، مما يهدد بتعزيز أشكال جديدة من عدم المساواة وتخلُّف التنمية للأجيال المقبلة.

وبناء على ذلك، تردد سانت فنسنت وجزر غرينادين صدى الرسالة التي وجهها الأمين العام بان كي - مون إلى مؤتمر قمة ”وصل أفريقيا“ هذه السنة، حين أقر بالبعد الإنمائي الأساسي الملازم لتضييق الفجوة الرقمية للشباب والفقراء.

ونحن إذ نجتمع هنا، توحدنا الرغبة الصادقة في تحقيق نتائج بشأن الأهداف النبيلة للدورة الاستثنائية، لا يمكننا أن ننسى البقعة الدولية غير المرئية، الموجودة فيما يتعلق بأطفال تايوان. ففي تايوان أكثر من ٤ ملايين طفل دون ١٤ سنة من العمر، ولكن مصالحهم غير ممثلة في هذا المنتدى، ولا في منظمة الصحة العالمية أو أي هيئة أخرى في الأمم المتحدة. ويبدو أن المجتمع الدولي قادر على صياغة وسائل لمعرفة مدى القوة الاقتصادية لتايوان، من خلال منظمة التجارة الدولية، ولكنه غير قادر على تطبيق براعة مماثلة أو جلد على مسألة أطفالها. ويجب علينا أن نصحح عاجلا ذلك الخطأ التمثيلي الهائل، وأن نشمل تايوان في عالمنا الصالح للأطفال.

قبل أن يكون العالم صالحا للأطفال، يجب أن يكون صالحا هو ذاته. وصحة كوكبنا اليوم مهددة بتغير المناخ، وبالخيارات القصيرة النظر التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو وتدافع عنها. إننا نقرّ بأن تغير المناخ سيترك أثرا سلبيا غير متناسب على أضعف بلدان العالم. وفي تلك البلدان، من المنطقي أن يتحمل الأطفال - المواطنون الأكثر ضعفا - عبئا غير متناسب، اليوم وفي الكوكب الذي يرثونه، كليهما. وبناء على ذلك، يجب علينا أن نربط بوضوح هذا الاجتماع بالعمل الذي يجري تنفيذه في نفس الوقت في بالي، وأن نطالب، باسم أطفالنا، بتغييرات جذرية.

إن أطفال سانت فنسنت وجزر غرينادين نجوا عموما من فظائع الحرب طوال أكثر من ٢٠٠ سنة، منذ الغزو والاستيطان الأوروبي. لكن المواطنين المحبين للسلام في منطقتنا منهمكون الآن في الموجة المتعاظمة من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، التي ترافق الاتجار بالمخدرات. وشبابنا ينخرطون باطراد في أعمال العنف المسلح. وإذا لم نتصرف

الآن، فإن سلامة أطفالنا وبراءتهم قد تضيعان. وكما أن الفقر ليس مقصورا على البلدان المثقلة بالديون، فإن بلاء العنف المسلح غير محصور في مناطق الحرب وحدها. والحظر المجدي والفعال في جانب العرض من عملية الاتجار بالأسلحة الصغيرة أمر حاسم للمستقبل الجماعي لأطفالنا.

حين اعتمدت الجمعية العامة، عام ٢٠٠٢، الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ (دإ-٢/٢٧، المرفق) في عام ٢٠٠٢، أقررنا بالفجوة بين الموارد الموعودة وتلك الموجودة، وأدركنا عدم احترام البلدان المتقدمة النمو لتعهداتها بتقديم ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. والحوار الرفيع المستوى، الذي اختُتم مؤخرا بشأن تمويل التنمية، أضفى المزيد من الوضوح على استمرار عدم النجاح في تحقيق تلك الأهداف المنطقية البارزة للمساعدة. والتجاهل الجاري للدول الجزرية الصغيرة النامية، ذات الدخل المتوسط، من حيث الإعفاء من الديون، وغياب المقايضات المبتكَرة للديون بمشاريع تهدف إلى تلبية احتياجات الأطفال، يتناقض بازدياد مع مصداقيتنا وكلماتنا النبيلة اليوم.

إن الحقيقة التي لا مفرَّ منها، هي أنه لا يمكن بلوغ أهدافنا وتطلعاتنا من أجل الأطفال، بدون المساعدة المالية من العالم المتقدم النمو. وفي موسم الأعياد هذا، نرى أن أفضل هدية نقدمها لأطفال العالم هي، ببساطة، الوفاء بالوعود القائمة. فهم لا يستحقون أقل من ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير تشاو تينت سوي، رئيس وفد ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أقدم أصدق التعازي من حكومة بلدي إلى حكومة الجزائر وشعبها، وإلى عائلات موظفي الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالخسائر المأساوية الأخيرة في الأرواح، نتيجة الاعتداء الإرهابي الغادر.

إن الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، المكرَّسة للأطفال، التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، أنتجت الإعلان وخطة العمل الراميين إلى إيجاد عالم صالح للأطفال. وفي تلك الدورة، التزمت الحكومات بمجموعة محددة من الأهداف والإجراءات في أربعة مجالات ذات أولوية، وضمن جدول زمني. وها نحن اليوم نلتقي هنا لاستعراض وتقييم وضع تلك الالتزامات المحددة والمجدولة، الواردة في الإعلان وخطة العمل.

إننا حاليا في منتصف العقد بعد الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢. وتصادف هذه السنة أيضا منتصف الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ذكر تقرير الأمين العام (A/62/259) بحق أن بناء عالم صالح للأطفال سيكون خطوة رئيسية نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر قمة الألفية. كما أبرز التقرير الإنجازات الهامة التي تحققت في السنوات الخمس الماضية. ونلاحظ بارتياح الانخفاض في عدد الأطفال الذين يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس، إلى مستوى أقل من ١٠ ملايين عام ٢٠٠٦. وحكايات النجاح في مكافحة الحصبة والملاريا، وفي الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي مشجعة أيضا.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال هناك أشياء عديدة تتطلب اهتمامنا العاجل. فيجب معالجة مسألة الفقر، التي تؤثر سلبا على رفاه الأطفال، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتدفُّق المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال أقل بكثير مما يلزم، لتحقيق تلك الأهداف. وفي ذلك الصدد، لا يستطيع وفد بلدي التشديد بالشكل الكافي على أهمية وفاء شركائنا المتقدمي النمو بالتزامهم تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأخبر الجمعية عن جهودنا الوطنية. فبعد أن أصبحنا دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، عام ١٩٩١، سُنَّ قانون الطفل لدينا في تموز/يوليه عام ١٩٩٣. وتقوم ميانمار حاليا بتنفيذ خطة عملها الوطنية من أجل الأطفال، بقصد تحقيق أهداف ”عالم صالح للأطفال“. ولتحقيق تلك الأهداف، تعمل ميانمار مع اليونيسيف والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، كان هناك تقدم في قطاعي صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة، مع إطلاق مبادرات الأمومة المأمونة. وقد تم تحويل تلك المبادرات الآن إلى تحرك وطني. وانخفضت نسبة وفيات الرضّع من ٥٥ في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية عام ١٩٩٩، إلى ٤٩,٧ عام ٢٠٠٣.

وحكومة ميانمار إدراكا منها لأهمية العمل بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف، بوصفهم شركاء من أجل الأطفال، تعمل مع المنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية، في المسائل المتعلقة بالأطفال، والأنشطة التي تركز على الطفل. وإنشاء أفرقة استراتيجية تقنية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والسل والملاريا، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مثال جيد في ذلك الصدد.

وفي مجال توفير المياه النظيفة والصرف الصحي، تم إحراز تقدم بارز في إيصال مياه الشرب المأمونة إلى المدارس الريفية والقرى. وعلى مدى خمس سنوات، اتُخذت خطوات لتوفير المياه النظيفة الخالية من الزرنيخ لأكثر من ١ ٢٠٠ مجتمع محلي، و ١ ٠٠٠ مدرسة، و ٥٠٠ مركز صحي و ٢٥٠ سوق ريفية. وارتفع عدد الناس الذين يحصلون بصورة مستدامة على صرف صحي جيد من ٢٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٧٧ في المائة عام ٢٠٠٤.وفي ميانمار، يلقى الفتيات والفتيان على حد السواء فرصة متساوية لمتابعة التعليم. وفي الوقت الحاضر، أصبح الفرق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي يقارب الصفر. وبينما نعزز فرص الحصول على التعليم، نركز أيضا على توفير التعليم النوعي. وفي ذلك الصدد وضعنا في عام ٢٠٠٢ خطة العمل الوطنية المتعلقة بتوفير التعليم للجميع في ميانمار، للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥. وتوفر خطة العمل الوطنية إمكانية متساوية لحصول جميع الأطفال على التعليم، بما في ذلك الأطفال الذين يحتاجون إلى عناية خاصة.

ولدى ميانمار معدل للإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب يبلغ ٩٤,٥ في المائة. كما أن الحكومة تقوم بتنفيذ الرعاية والنماء المبكرين للطفولة وأنشأت مدارس لما بعد التعليم الابتدائي في إطار خطة عمل توفير التعليم للجميع، بمساعدة الشركاء الثنائيين والدوليين.

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، فإن صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ونسبة التلاميذ الذين يكملون المستوى الابتدائي زادتا بشكل حاد بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية للطلبة الذكور نسبة ٨٩ في المائة وللطالبات الإناث نسبة ٩١ في المائة. وبلغت ١٠٠ في المائة نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية الذين وصلوا إلى المستوى الخامس.

وتولي ميانمار أهمية كبيرة لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف. ووضعت خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال في ميانمار من أجل حماية الأطفال وتشمل الخطة تعزيز تنظيم حماية الطفل على مختلف المستويات وزيادة بناء القدرات لبرامج الحماية. كما

يتم اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لحماية النساء والأطفال ولمنع الاتجار بهم.

إن الأطفال هم مستقبلنا؛ والاستثمار في الأطفال هو استثمار في مستقبلنا. وميانمار قوية في عزمها على العمل مع المجتمع الدولي في بناء عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال. وسنستمع للمتكلمين المتبقيين الساعة ١٠/٠٠ صباح غد. طاب مساؤكم.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥.